وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2017

مذكرة بعنـــــوان :

دور المناخ الاستثماري في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني

دراسة حالة الجزائر 2010-2016

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطالبتين :

- وفاء مطاعي
- ياسمينة شرافة

إشراف الأستاذة:

- زوليخة كنيدة

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
حدة طويل	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**رئيسا**
سناء طباخي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**مناقشا**
زوليخة كنيدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الملخص:

نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم بات لزاما على الدول النامية أن تعمل على تعزيز قدراتها الاقتصادية من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي لتتمكن من التعايش في بيئة تتسم بالعولمة، وقد حاولنا من خلال دراستنا استعراض مختلف الجهود التي بدلتها الدولة الجزائرية مند مطلع الألفية الجديدة لإعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي شهدتها الساحة الدولية، ويظهر ذلك جليا من خلال الإجراءات والتدابير الاقتصادية السياسية، القانونية وكذلك إنشاء مختلف المؤسسات التي تساهم في خلق بيئة استثمارية تنافسية التي تعمل تعزيز العلاقات الدولية، ومن خلال دراستنا لواقع الاقتصاد الجزائري استنتجنا أنه لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يخولها لمنافسة الاقتصاديات العالمية ذلك بسبب ضعف معظم مؤشراتها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، التنافسية، الاقتصاد الجزائري، مؤشرات التنافسية.

Résumé :

Compte-tenu des transformations économiques qu'a connues le monde, les pays en développement se sont trouvés obligés à renforcer leurs capacités économiques afin de réaliser une intégration progressive dans l'économie mondiale pour s'acclimater avec un environnement mondial globalisé. Cette étude, nous avons essayé de présenter les efforts qu'a fournis l'état algérien pour restructurer son économie afin de la rendre comptable avec les changements mondiaux. Cela est clairement avéré à travers les dispositifs et les procédures économiques, politiques et juridiques et les différents organismes créés dans le but d'arriver à un environnement d'investissement concurrentiel favorable à l'activité économique nous avons conclu, à travers cette étude que l'économie algérienne demeure en retard et souffre encore de nombreuse lacunes pour pouvoir concurrencer les autre économies mondiales.

Mots clés : climat d'investissement, la compétitivité, l'économie algérienne, les indicateurs de compétitivité.

شكر وتقدير

انطلاقا من قوله سبحانه وتعالى:﴿**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**﴾[ابراهيم: 7]، وقول رسول الله ﷺ:« **لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»

الحمد والشكر لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما أنعم علينا من نعم لا تحصى، منها توفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل، وندعو الله أن يتقبله منا قبولا حسنا وأن ينفعنا وينفع المسلمين به.

وبعد: فإنه لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لفضيلة الأستاذة الكريمة حفظها الله ورعاها لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذلته من جهود طيبة وما أبدته من ملاحظات، فأشكر الأستاذة "كنيدة زليخة" فجزاها الله خير الجزاء، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، تحيات تقدير واحترام للأستاذة المشرفة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما بذلوه من جهد ووقت في قراءة هذه الرسالة ولما قدموه من نصائح وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة لإثراء هذه الرسالة والرفع من قيمتها العلمية.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل بفكرة موحية أو كلمة محفزة ومشاعر دافعة إلى سبيل العلم والعمل.

وفي الأخير نسأل الله أن يرزقكم رزقا تقر أعينكم به ويبشركم بشرى خير ويوفقنا وإياكم لطاعته ورضاه.

وفاء وياسمينة

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى:

من تعبت من أجل راحتي أمي الغالية وأبي العزيز الذي لم يبخل على بأي شيء حفظه الله.

إلى أختاي العزيزتين نصيحة وجهيدة وأزواجهم والحلوة الصغيرة سندس

إلى إخوتي عبد المؤمن ورابح،وإلى عبد الحكيم وبشير وزوجاتهم وأولادهم الأعزاء عبد الإله وعبد البريء و الكتكوت الصغير وسيم

إلى خطيبي العزيز وعائلته الكريمة

إلى كل الأهل والأقارب

الأصدقاء دون استثناء

من مد لي يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

وفاء

إهداء

رائع أن تقطف ثمر ة جهدٍ دام سنوات والأروع أن تهديها لمن سهر عليك ورفع يديه للمولى داعيا لك بالتوفيق .

إلى التي لو طرحت لها الكواكب وفرشت لها الأرض ما وافيت حقها

"أمي الغالية"

إلى رمز الرجولة والنضال والشجاعة والصبر

"أبى الغالي"

إلى من ساعدني وكان لي سندا إلى من زرع في قلبي الأمل والصبر على إكمال هذا العمل

"زوجي الغالي"

إلى إخوتي"عبد الفتاح وزوجته وأولاده لؤي، هاجر ويونس" عبد الرحيم وزوجته" عومار وعبود" دون أن أنسى سندي وبئر أسراري "أختي وزوجها والكتكوت نور الإسلام"

إلى عائلة زوجي"خالي وخالتي وباقي العائلة من كبيرها إلى صغيرها"

إلى صديقاتي دربي "وفاء، رميسة، سارة، بسمة، وفاء"

إلى كل من في قلبي ونساهم قلمي.

ياسمينة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
المقدمة [أ–د]	
الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول المناخ الاستثماري [1–18]	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأدواته	02
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار	02
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه	03
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وأدواته	04
المبحث الثاني: نظرة عامة حول المناخ الاستثماري	07
المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته	07
المطلب الثاني: العوامل المكونة للمناخ الاستثماري	09
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع ووسائل تهيئته	14
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الدول النامية لتحسين المناخ الاستثماري	16
خلاصة	18
الفصل الثاني: التنافسية ومؤشراتها واستراتيجياتها [19–38]	
تمهيد	19
المبحث الأول: ماهية التنافسية	20

المطلب الأول: مفهوم التنافسية وأنواعها	20
المطلب الثاني: أهمية التنافسية وأسبابها	23
المطلب الثالث: أهداف التنافسية ودعائمها	25
المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية وإستراتيجياتها	28
المطلب الأول: مؤشرات تنافسية المؤسسة	28
المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى فرع النشاط وعلى المستوى الدولي	30
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنافسية لبورتر وكوثلر	32
خلاصة	38
الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري [39-65]	
تمهيد	39
المبحث الأول: المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر	40
المطلب الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر ومعوقاته	40
المطلب الثاني: مراحل تشريع قوانين الاستثمار	46
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر	51
المبحث الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائر	53
المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائر	53
المطلب الثاني: سياسات الاستثمار في الجزائر	55
المطلب الثالث: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية	57
خلاصة	65
الخاتمة [66-68]	
قائمة المراجع [69-73]	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار	09
02	دعائم التمييز	27
03	اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الجزائر ومختلف الدول	55
04	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2015	58
05	ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي	60
06	ترتيب الجزائر عالميا وفق مؤشر بيئة أداء الأعمال	62
07	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012-2015	63
08	مرتبة الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2010-2015	64

المقدمة

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي والمتمثلة أساسا في تنامي وتيرة العولمة، فقد أصبح لزاما على الدول العربية أن تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، كما تسمح هذه الإجراءات بإبراز الفرص الاستثمارية، والمزايا المتاحة في الدول العربية.

فضلا عن ذلك إنّ بيئة الأعمال الحديثة تفرض على صانعي القرار البحث من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات الموجودة في الدول النامية، وهذا تحت تأثير التنافسية الحادة على كل المستويات خاصة الصناعية منها، ودراسة كل الجوانب المحيطة والمؤثرة في التنافسية باعتبار أن الاستثمار بمثابة حلقة عبور لمزايا عديدة بإمكانها دفع اقتصاديات الدول النامية إلى المصاف العالمي.

وإدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تبذل الدول خاصة النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري بما يتوافق مع هذه المحددات، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز، على النحو الذي يستقطب المستثمرين، ذلك لأن رأس المال الأجنبي لا يتوطن إلا في البيئات الأكثر استقرارا وملائمة.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي سعت مند التسعينات إلى تطوير مناخها الاستثماري، وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات هيكلية، ووضع آليات اقتصادية وقانونية متنوعة تتضمن استخدام نظام الحوافز والامتيازات المالية، بهدف الرفع من إمكانات الدولة في الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى توقيع جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات.

أولا: تحديد إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التي يتناولها موضوعنا والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

"**هل للمناخ الاستثماري دور في تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني**"؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل قامت الدولة الجزائرية بسياسات لتحسين مناخها الاستثماري؟
- هل المناخ الاستثماري الحالي في الجزائر يساعد على تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة نصوغ الفرضيات التالية:

- وضعت الدولة الجزائرية سياسات واستراتجيات لرفع مستوى مناخها الاستثماري.

- المناخ الاستثماري في الجزائر يبقى بعيدا عن تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.
- تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العالمي.

ثالثا:أهداف الدراسة

- تقديم مفاهيم أساسية حول المناخ الاستثماري.
- التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري.
- معرفة وضع الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمية.

رابعا: أهمية الدراسة

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالتنافسية التي أصبح لها مجالس وهيئات ولها سياسات واستراتيجيات، فضلا عن الجهات المصدرة لمختلف مؤشرات التنافسية، وتتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة، من أجل رفع قدرتها التنافسية وبالتالي تحقيق السبق والتطور الاقتصادي.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه المناخ الاستثماري في تطوير ونمو الاقتصاد الوطني.
- إثراء المكتبة بموضوع جديد.
- الميل إلى المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

سادسا: حدود الدراسة

مناخ الاستثمار موضوع واسع النطاق، حيث حاولنا من خلال دراستنا هذه الإلمام بمختلف جوانبه إذ قمنا برصد تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للجزائر، كذلك قمنا بدراسة التنافسية ومدى تأثيرها على ترقية الاقتصاد الوطني، من خلال تشخيص واقعه الاقتصادي ضمن مؤشرات التنافسية العالمية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

سابعا: منهج الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على متطلبات الإشكالية، قمنا باستخدام المنهج الوصفي حيث قمنا بالتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالمناخ الاستثماري، وكذا التنافسية والتحليلي من أجل

تحليل مختلف المعطيات الإحصائية، والمؤشرات المتعلقة بواقع الاقتصاد الوطني، مقارنة بالاقتصاد العالمي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تتمثل في:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان على مستوى المركز الجامعي، خاصة فيما يتعلق بالتنافسية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات حديثة ومتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

تاسعا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا والتي أمكننا الاطلاع عليها نذكر مايلي:

1-دراسة ناجي بن حسين، المعنونة ب:"**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2007، جامعة قسنطينة.

إذ تناولت الدراسة دور مناخ الاستثمار في تحسين النمو ونظام الاستثمار وترقيته، كذلك التطرق إلى الاستثمار الأجنبي واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات، والقيام بتحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن عوائق الاستثمار في الجزائر متعددة ومتنوعة.

2-دراسة ريحان الشريف وهوام لمياء، تحت عنوان:" **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية**"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، عنابة.

تناولت هذه الدراسة وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال عرض بعض مؤشرات التنافسية وكذا تقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائري، ومحاولة تقديم بعض المقترحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى، وكذلك أن البيئة الاستثمارية تتميز بمجموعة من العراقيل والمعوقات.

3-دراسة قريد عمر بعنوان:"**تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

حيث تم التطرق من خلال هذه الدراسة لمختلف أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك أهم محددات مناخ الاستثمار الأجنبي، مع التطرق إلى أهم آثاره على الدول النامية، وكذا اتجاهاته على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى دراسة التنافسية الدولية وأثرها على جذب الاستثمار، وقامت الدراسة

بتحليل وتقييم مناخ الاستثمار للاقتصاد الجزائري، حيث توصل إلى أن الدول النامية متفوقة على الدول المتقدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية سنة 2012، وكذلك أن تفعيل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحسين مناخ الاستثمار ليس هدفا نهائيا، وإنما يعتبر هدفا وسيطيا لتحقيق هدف بعيد المدى.

إن الإضافة التي يقدمها هذا البحث عن غيره من البحوث، تتمثل في إبراز الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، حيث شهدت الفترة الأخيرة تدهورا لمرتبة الجزائر ضمن مختلف المؤشرات العالمية للتنافسية، أيضا قمنا بالتركيز على بيئة ومناخ الاستثمار في الجزائر.

هيكل الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، استهلت بمقدمة طرحت فيها الإشكالية واختتمت بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: حيث جاء بعنوان "**توطئة حول المناخ الاستثماري**" والذي تم تقسيمه إلى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار وأدواته، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان نظرة عامة حول المناخ الاستثماري.

الفصل الثاني: المعنون ب:"**التنافسية ومؤشراتها**" وقسم أيضا إلى مبحثين حيث عالج المبحث الأول ماهية التنافسية، وفي المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مؤشرات التنافسية واستراتيجياتها.

الفصل الثالث: أما فيما يخص هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان:"**تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري**"، فقد قسم هو الآخر إلى مبحثين إذ تم في المبحث الأول دراسة المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تناول تقييم تهيئة مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي حول المناخ الاستثماري

تمهيد :

مما لاشك فيه أن الدول النامية في حاجة ماسة لرسم استراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من مأزق التخلف، وتعتبر السياسة الاستثمارية وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، وتتزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره يؤلف عنصرا ديناميكيا وفعالا في الدخل الوطني وعامل محدد للنمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية.

تعمل معظم الدول ومنها الجزائر على تهيئة مناخ استثمارها والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لدعم الاستثمارات وتشارك في عملية التنمية المحلية بها، وللحد من الاقتراض من الخارج.

فالقيام بتحليل واقع الاستثمار يعد من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة مع التحولات والتغيرات الكبيرة التي تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة، وعليه قسمن هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأدواته.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المناخ الاستثماري.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأدواته

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر فعال وأداة فعالة لنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة الاقتصاد لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها لذلك وجب تهيئة الظروف الملائمة لاقتصاديات الدول وعليه سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أهميته، أنواعه ومجالاته، أهدافه وأدواته.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار

لقد تعددت التعاريف التي صيغت الاستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد أبعاده ومن هذه التعاريف نذكر:

أولا: التعريف القانوني للاستثمار

يقصد بالاستثمار من الناحية القانونية:[1]

"اقتناء أصول مندرجة في إطار استخدام نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل".
"المساهمات في رأس مال شركة".

ثانيا: التعريف الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه:

"التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع حاجات اقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته".[2]
كما يعرف أيضا أنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[3]

---

[1]- قانون رقم 16- 09، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 03 أوت 2016، المادة 02، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 46.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 17.

[3]- قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص:04.

هو: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".[1]

كما يعرف الاستثمار بأنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك و عادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما أستهلك من طاقة إنتاجية موجودة".[2]

وبشكل عام ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار هو: تفضيل المستقبل على الحاضر فعندما يهدف الفرد إلى تحقيق مستقبل أفضل فإنه يتخذ قرار بتوظيف أموال في سبيل الحصول على إيرادات أكبر في المستقبل.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي من خلالها يسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية الاستثمار وأهدافه.

أولا: أهمية الاستثمار

يلعب الاستثمار دورا فعالا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول وتتمثل أهمية الاستثمار فيما يلي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معية المواطنين؛
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- زيادة معدلات التكوين الرأس مالي للدولة؛[3]
- يعتبر الاستثمار المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو دو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة؛
- يساهم الاستثمار في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاطات في الدول؛
- الاستثمار يخلق أساسيات النمو، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر عليه وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى؛

[1]- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 13.

[2]- الوادي محمود وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 261.

[3]- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:20 .

- نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.[1]

ثانيا: أهداف الاستثمار

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعي دوما إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

1- **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بالمستثمر للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.
2- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** وذلك من خلال المحافظة على المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فسيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
3- **استمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطرابات والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاقتصادي.
4- **ضمان السيولة اللازمة:** لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل سيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات اليومية، تجنبا للعسر المالي الذي يعرضه للمشروع.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وأدواته

توجد عدة أنواع وأدوات للاستثمار نذكرها كما يلي:

أولا: أنواع الاستثمار

للاستثمار تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

1- من حيث الطبيعة القانونية:

أ- **الاستثمار العام:** يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو.

---

[1]- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 42-43.

[2]- باعلي أمينة، طيبي خديجة، **دور الإصلاحات الضريبية في دعم وترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البويرة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص ص: 44 - 45.

ب-الاستثمار الخاص: يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة وتحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.[1]

ج- الاستثمار المختلط: ويتحقق هذا الاستثمار بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى لإنعاش الاقتصاد الوطني.[2]

2-من حيث المدة الزمنية:

أ- **استثمار قصير الأجل** : وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها سنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- **استثمارات متوسطة الأجل** : وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتجية التي تحددها المؤسسة.

ج- **استثمارات طويلة الأجل** : تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3-من حيث الموطن: تنقسم إلى قسمين:

أ- **استثمارات أجنبية:** تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (استثمارات أجنبية مباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (استثمارات أجنبية غ مباشرة).

ب- **استثمارات محلية:** وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

ثانيا: أدوات الاستثمار

هي مجموع الأدوات المستعملة من أجل تحقيق أرباح مستقبلية ونوجز منها ما يلي:

1- الأوراق المالية:هي من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا نذكر منها:

أ- **من حيث الحقوق التي توفرها لحاملها:** فهناك ما هو أدوات ملكية كالأسهم والتعهدات ومنها ما هو أدوات دين كالسندات وشهادات الإيداع.

[1]- عبد الكريم أحمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمار**، مركز الدراسات والبحوث، ص: 04.

[2]- منصوري الزين، مرجع سبق ذكره ، ص:21.

ب- **من حيث الدخل المتوقع:** هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من الربح من سنة لأخرى، و منها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي تتحدد فائدته ثابتة من قيمته الاسمية.

ج- **من حيث درجة الأمان:** فهناك مثلا السهم الممتاز يوفر لحاملها أمانا أكثر من السهم العادي ولكن اقل أمانا من السند المضمون بعقار لأنه يوفر لحاملها الحق في حيازة الأصل الحقيقي.

2- العقار: ويتم الاستثمار فيه بشكلين إما بشكل مباشر وهو أن يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي، وإما بشكل غير مباشر، عندما يقوم بشراء سند حقيقي صادر عن بنك عقاري ويتميز الاستثمار في العقار بالخواص التالية:

- يوفر للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة من الأوراق المالية.
- يتمتع المستثمر في هذا المجال بمزايا ضريبية لا يتمتع إلى المستثمرين في الحالات الأخرى.

3- السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن لها أسواقا متخصصة كبورصة القطن و بورصة الذهب.....الخ، ويتم التعامل في سوق السلع عن طريق مكاتب سمسرة متخصصة تتولى تنظيم المتاجرة.[1]

4- المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها مابين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص في تجارة السلع أو صناعتها أو تقديم خدمات.[2]

5- العملات الأجنبية: تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية وعند التعامل بهذه العملات كأدوات استثمارية يجب العلم بأنها أداة حساسة جدا تتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها.[3]

6- المعادن النفيسة: وهي معادن كالذهب والفضة والبلاتين...الخ، وهناك عدة تقلبات شهدتها أسعار المعادن النفيسة في فترة القرن الحادي والعشرين قبل صعود الدولار وارتفاع سعر الذهب، ولكن التعامل بالمعادن النفيسة كودائع استثمارية له شروط معينة ويستوجب من المتعاملين مراقبة الأسواق بصفة مستمرة ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية عالميا.[4]

---

[1]- باعلي أمينة، طيبي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43- 44.

[2]- زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[3]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص:60- 61.

[4]- سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 59-60 .

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، وكنتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها، ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحققه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات خاصة معتمدة دوليا. وسنتناول في هذا المبحث مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته، العوامل المكونة للمناخ الاستثماري والمبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته

إن إعطاء مفهوم واضح وشامل للمناخ الاستثماري لا يعتبر بالأمر الهين نظرا لتنوع العوامل المكونة له، حيث أن له أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مختلف التغيرات العالمية.

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري

لقد تعددت التعاريف حول المناخ الاستثماري وذلك نظرا لتنوع العوامل المكونة لهذا الأخير وسوف نتطرق للتعاريف التالية:

يقصد بمناخ الاستثمار:"مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب مما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني".[1]

مناخ الاستثمار هو: "سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية، وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به

[1] _ قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

السياسات التي تهدف إلى تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه ويدخل في ذلك منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار".[1]

يمكن القول أيضا بأن: "مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، السياسات الاقتصادية الكلية والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في الاقتصاد".[2]

بشكل عام يمكن القول بأن مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه.

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يساهم المناخ في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، التكتلات الاقتصادية وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية السائدة.

وتكمن هذه الأهمية في توفير مناخ الاستثمار الذي تتوفر فيه العناصر التالية:[3]

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية؛

---

[1]- بوسلوب أسماء، **قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2012/1989**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2014/2013، ص ص:66- 67.

[2]- بن حسين ناجي ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص: 56.

[3]- مرغاد سناء ، **تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2013**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص ص: 46- 47.

- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسية؛
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابيا رسميا لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي وعدم تغيير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الاستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية التحتية الأساسية اللازمة للاستثمارات الطرق والموانئ ...الخ.

المطلب الثاني: العوامل المكونة للمناخ الاستثماري

باعتبار أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموعة المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب، فإنه يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية حسب الجدول الموالي:

جدول رقم(1): العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام(العام، لكل ساكن، معدل نموه لمدة عشر سنوات)، معدل الدخل الفردي، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي والصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي، سياسة الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح، وجود اتفاقيات للتعاون التقني، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي.
السياسية	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلا)، نظام الحكم، الأحزاب (تعدد الأحزاب)، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى، سياسة الأمن الوطني.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك) النظام الضريبي، وجود اتفاقيات مثل: اتفاق عدم الازدواج الضريبي، الحوافز والضمانات والامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية (البيروقراطية).

الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، هرم الأعمار، الوضعية الاجتماعية.
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية: يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع، المنظمات والأجهزة الحكومية، مدى احترام المعايير الدولية، وغيرها.

المصدر: بوسلوب أسماء، **قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2012/1989**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2014/2013، ص:67.

من هذا الجدول، يمكن استنباط أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية المحددة لمناخ الاستثمار في أي بلد والتي يمكن تقسيمها إلى:

أولا :المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار

وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:[1]

1- الاستقرار السياسي والأمني: يشكل الاستقرار السياسي إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي بلد من بلدان العالم، وهذا نتيجة للأخطار التي قد تنجم عن حالة غياب الاستقرار والأمن، تبعا لذلك لن يخاطر المستثمرون بأموالهم في بيئة تتصف بعدم الاستقرار وتزيد من احتمالات فقدانهم لاستثماراتهم.

والمستثمر الأجنبي أثناء اتخاذه لقرار الاستثمار، يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل وأيضا الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير على مجرى الأحداث في المنطقة أو البلد المعني.

ومهما قدم من حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الخارجية، ومهما ارتفع معدل العائد على الاستثمار فيه، فإن تلك المساعي ستواجه فشلا محتوما وستتلاشى فعاليتها وجاذبيتها بسبب ارتباط هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بثقة المستثمرين في استقرار الحكومة واستقرار سياساتها. ومما لاشك فيه، أن تغير الحكومات في بلد ما يؤثر بشكل كبير على الاستثمار في هذه الدولة لما يتبع هذا التغير من إعادة الاتفاقيات والمفاوضات بين المستثمرين والجهات الحكومية وتأخير حصولهم على الموافقات وما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف وتأخير المشروعات.

[1] – جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014 /2015، ص ص: 57،59.

2- **النظام القانوني:** يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة، تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات وأيضا لابد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة.

ولكي تكون قوانين الاستثمار محفزة للاستثمار يجب توفرها على ما يلي:

- تميزها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها؛
- توفرها على الضمانات الكافية للاستثمار كعدم مصادرة أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- أن يضمن تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة في ظله رغم تعديله أو إلغائه؛
- تضمنها لمجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي؛
- كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل قيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

ومن المهم القول بأن دور الإطار القانوني والتشريعي ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، وينبغي أن لا يكون تشريع الاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة، حيث يؤدي سرعة تغيرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين بما يتناسب مع التغيرات الجديدة.

3- **النظام الإداري:** يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط الإدارة الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة والوضوح والسرعة وعدم التعقيد، وهذا لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد.

وينبغي أن تتميز الأجهزة والهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار بالكفاءة مع إعطائها التفويض الكامل وبدون تدخل في صلاحياتها وأن تضبط مهامها كما يلي:

- وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن: فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار (أو ما يمكن تسميته ببنك المعلومات الاستثمارية)؛
- تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين؛
- الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

ثانيا: المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

نذكر أهمها فيما يلي:[1]

1- **التشريعات الضريبية:** لقد اختلفت الآراء حول دور الحوافز الضريبية بمختلف أشكالها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك من يرى بضرورة منح إعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي وبين من يدعو إلى فرض نسبة ضريبية مناسبة لا تشكل عبئا على المستثمر الأجنبي، وفي حين يؤكد البعض على الأثر الإيجابي للإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرى البعض أن الشركة المستثمرة تفضل سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية يبعها فرض معدات ضريبية عالية، ولا يمكن التيقن منها. وفضلا عن ذلك، فإن إلغاء الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من إيرادات الحكومة.

كما أن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المضيفة قد يشكل عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة.

وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإلمام بها أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي، وفضلا عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددها تبعا لأغراضها يشكل في الواقع عوائق مهمة في وجه التدفقات الأجنبية، وفي بعض الأحيان تؤدي عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية لديها إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ويخل بثقة المستثمر.

2- **توفر الموارد:** إن توفر الموارد البشرية والطبيعية والمالية في أي دولة مضيفة يجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب فاليد العاملة منخفضة الأجور تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري .غير أن تحليل التدفقات الاستثمارية العالمية يبين أن الجزء الأكبر منها تتجه إلى الدول المتقدمة بالرغم من ارتفاع الأجور بها وهذا يعني أن الشركات الأجنبية لا تهتم برخص العمالة فقط ولكن تهتم بمعدل تكلف العمالة قياسا بإنتاجيتها، وهنا تبرز ضرورة وجود نظام تعليمي وتكويني كفء، قادر على إفراز عمالة مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الوافدة من الخارج والتي يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالي المنافسة في السوق الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين وبخدمات متنوعة يسمح للشركات المستثمرة بالحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الاستثمارية في ظل شروط إقراض

[1]- جمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59، 62.

مناسبة، كما أن توفر الموارد الطبيعية تساعد الشركات الأجنبية على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها، وبالإضافة إلى ذلك فإن بنية تحتية حديثة (مطارات، طرق سريعة،اتصالات متقدمة، مخابر بحث) يقلل من تكاليف النقل والاتصالات وتكون مكملة للنشاط الرئيسي للشركات المستثمرة، ويمكن للدولة المضيفة أن تخصص إعانات للبنية التحتية وهذا في صورة تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

3- **معدل التضخم:** إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تحظى بأهمية كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وهذه ترغب دائما في استقرار الأسعار بالدول المضيفة، يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري وهذا باتجاه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

4- **سعر الصرف:** طالما أن الشركات متعدد الجنسيات تقوم باستثماراتها بالعملة المحلية للبلد المضيف، فإن تقلب سعر صرف العملة في مقابل العملات الرئيسية يؤثر بشكل مباشر على تكاليف هذه الشركات وبالتالي على أرباحها، ولكن إذا كان انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول، فإن المغالاة في تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية أو حدوث تقلبات حادة ومستمرة في سعر صرفها تضعف من قدرة الشركات الأجنبية على تصدير منتجاتها إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها كما قد يؤدي إلى اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات عما جاء في دراسات الجدوى الخاصة بها، والمحصلة تعثر العديد من الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها.

5- **الخصخصة:** تعتبر الخصخصة من أهم شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في بعض البلدان النامية على فتح أسهم رأسمال المؤسسات العمومية أمام المشاركة المحلية والأجنبية، وهو بذلك يعتبر وسيلة هامة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل الرفع من كفاءة ومردودية المؤسسات المخصخصة والمساهمة في عملية التنمية وما تجدر الإشارة إليه هو وجوب اعتماد دفتر شروط بين سلطات البلد المضيف والشركات الأجنبية المستثمرة المستفيدة من المؤسسات المخصخصة يراعي فيه خاصة :عدم تغيير النشاط الأصلي للشركة، تجديد الآلة الإنتاجية، إنشاء فرص عمل جديدة مع الالتزام بقانون العمل المحلي.

6- حجم السوق: يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار ومؤشرا هاما لدراسة وتحليل الأسواق الأجنبية، وتستخدم الشركات المستثمرة مجموعة من المقاييس لدراسة طبيعة السوق المستهدف ومنها:

- حجم السوق ومعدل نموه؛
- المتطلبات التسويقية (وفرة وملائمة منافذ التوزيع والإعلان)؛
- طبيعة المستهلكين(إمكانية التعامل معهم لغويا وثقافيا وقدرتهم الشرائية)؛
- طلب السوق وإمكانية مواجهته كما ونوعا وبصفة مستمرة؛
- حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة ودرجة حداثتها؛
- درجة المنافسة مع الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأخرى في السوق المرتقب؛
- خصائص الشركات المعنية مقارنة بالشركات الأخرى التي تنشط في هذه السوق (ماليا وتكنولوجيا وإداريا) ويمكن القول أن حجم السوق في ذاته لا يهم بقدر ما يهم تطور ونمو هذه السوق في المستقبل فالمستثمرون يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

7- موقع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية: يلعب انضمام الدولة إلى الاتحادات الإقليمية دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات لأنها تمثل بالنسبة للمستثمرين فرصة كبيرة لاقتحام أسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات بسبب إلغاء الكثير من المعوقات والقيود أمام حرية التبادل التجاري والاستثماري بين الدول.

وفي سعيها لتكون مكانا مناسبا لتوطين الأنشطة الاستثمارية حاولت الدول النامية توفير مناخ استثماري يقوم على تحسين إطارها المؤسسي وتسهيل إجراءات الاستثمار ومنح حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة، لكن وباعتبار أن لكل دولة أسلوبها في التعامل مع المستثمرين، فإن الدول النامية لم توفق بنفس القدر في جذب الاستثمارات، فهناك دول تبنت التحرير فتقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستأثرت بأكبر الحصص من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية، في حين تحفظت دول أخرى عن سياسات التحرير، ونتيجة لذلك لم تتمكن من استقطاب اهتمام المستثمرين.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع ووسائل تهيئته

من أجل تطوير العلاقات بين الدول تعتمد الدول على مبادئ ووسائل لوضع وتهيئة مناخ استثماري من أجل ترقية وتدعيم الاقتصاد الوطني وسنقوم بالتطرق للمبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع أولا ثم وسائل تهيئته ثانيا.

أولا: المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع

تتمثل أهم المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الاستثمارات فيما يلي:[1]

1- **شرط الشفافية، التناسق وقانون الاستثمار:** يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تمييز أو تضارب أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للاستفادة منها ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي بقانون الاستثمار ويعد استقرار قوانين الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر على توافرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار ولا يتوقع تدفق الاستثمارات على بلد تتميز تشريعاته بالغموض؛
- إنشاء جهاز أو هيئة حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على النظام ترقية الاستثمارات في الدول النامية.

2- **شرط الحركية:** يتعلق أساسا برأس المال وأدرج هذا الشرط لضمان حرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها، ويستلزم وضع هذا الشرط مجموعة من المبادئ مثل آلية أو تلقائية التحويل والذي يتضمن حرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص.

3- **شرط الاستقرار:** لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي، وفي الواقع تحديد مخاطر البلد دوما تكون تبعا للتحقق الفعال لهذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان والطمأنينة في البلد.

ثانيا: وسائل تهيئة المناخ الاستثماري

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمارات حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن تهيئة المناخ الاستثماري يمكن أن تنحصر في الوسيلتين التاليتين:[2]

1- **وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي والإقليمي:** على المستوى القومي يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبًا للوقت وترغيبها

[1] - بوسلوب أسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

[2] - مرغاد سناء ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 47،49.

في الاستثمار، أما على المستوى الإقليمي تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثمارات الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارية حرة بين البلدان، وذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.

2- **وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي:** من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات. تجتمع هذه الوسائل الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيئا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات.

وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ العام الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي:

- إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذي كفاءة لسياسات سعرية حقيقية؛
- توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول إلى والخروج من النشاط الاقتصادي، وكذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار

تستفيد الدول بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات وأعمالها، وأغلبية الشركات تشكو من الضرائب ولكن هذه الأخيرة هي التي تحول الخدمات العامة التي يستفيد منها مناخ الاستثمار، وتفضل العديد من الشركات التقيد بالقليل من اللوائح، ولكن اللوائح التنظيمية السلمية هي التي تتصدى للخلل الذي يحدث في السوق، ومن ثم تعمل على تحسين مناخ الاستثمار. لذلك يتطلب الأمر من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح، وهي تواجه من أجل تحقيق هذه الأهداف أربعة تحديات متداخلة في كافة النواحي ووضع السياسات الخاصة بمناخ الاستثمار وللطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع هذه التحديات تأثير كبير على مناخ الاستثمار، ومن ثم على النمو ومكافحة الفقر، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:[1]

أولا: الحد من السلوك النفعي

[1]- بن حسين ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63- 64.

تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين ومجموعات مصالح أخرى، فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال ويمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من الدول النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاوى عند التعامل مع المسؤولين، كما أن هذه الشركات ترى أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها، لدا يتوجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال، ويمكن أن تقوم بتحقيق هذا الهدف بالقضاء على الإجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مسائلة الحكومات من خلال إتاحة المزيد من الشفافية.

ثانيا: خلق المصداقية

نظرا لأن الاستثمار نشاط يستشرف في المستقبل، فإن الغموض يجعل جميع قرارات الاستثمار مبهمة، لذلك فعلى السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية والوضوح مع ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع سياسات اقتصادية سليمة طويلة الأجل منتظمة ومستمرة.

ثالثا: تشجيع ثقة الجمهور

لا يمكن أن يتحقق مناخ الاستثمار الجيد دون وجود تأييد اجتماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية.

رابعا: ضمان مواءمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية

لكي يكون التدخل المعني بالسياسات فعال فهو يجب أن يأخذ في عين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتملة للحكومة وفي أحوال كثيرة، يجرى نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لأخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ وطبيعة البلد الأخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب الأمر من البلدان النامية خاصة توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حقق الاستثمار نموا كبيرا عبر الزمن وأصبح من المواضيع الهامة التي تشغل الاقتصاديين والباحثين وذلك نظرا للتجارب الناجحة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، حيث تأكد أن الاستثمار يخلق أساسيات النمو الاقتصادي وأن ندرة رؤوس الأموال والاستثمار يؤثر على النمو وعوامل الإنتاج المختلفة، وإدراكا لأهمية الاستثمار عملت بعض الدول النامية على تحسين مناخها الاستثماري وتهيئة الظروف والوسائل الملائمة إضافة إلى مختلف العوامل التي تعمل على تطوير الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي للدول من أجل خوض غمار المنافسة أمام الدول المتقدمة.

الفصل الثاني:

التنافسية ومؤشراتها

واستراتيجياتها

تمهيد:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة، وفي حين تقوم المنافسة بوصف هياكل الأسواق، سلوك الأفراد والأعمال، تعنى التنافسية بتقييم أداء الشركات أو الدول ومقارنتها في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق.

أما بالنسبة للجزائر فقد انتهجت بدرجات متفاوتة وبصفة تدريجية اقتصاد السوق، واعتمدت لهذا الغرض سياسات الخصخصة، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار المباشر وتأهيل المؤسسات قصد تحسين قدرتها التنافسية.

إنّ هذه التغيرات الجذرية المتعاقبة على مستوى الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الذي تولد فيه فرصا عديدة على الدول النامية أن تضع تحديات كبيرة على هذه الأقطار ولاسيما من خلال إجبارها على إعادة تنظيم هياكلها الإنتاجية، وتحسين كفاءتها بغرض الوصول إلى أسواق دولية أصبحت تخضع إلى درجة أكبر من المنافسة من قبل الدول المتقدمة، وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة التنافسية ومؤشراتها واستراتيجياتها من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** ماهية التنافسية.
- **المبحث الثاني:** مؤشرات التنافسية وإستراتجياتها.

المبحث الأول: ماهية التنافسية

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية سبعينات القرن الماضي كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها وعليه سنتطرق إلى مفهوم التنافسية وأنواعها، أهمية التنافسية وأسبابها، أهدافها وأساليب تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية وأنواعها

لقد تعددت التعاريف التي شملت التنافسية باختلاف مستوياتها وتوجهات الباحثين ولديها عدة أنواع نذكر أولا مفهوم التنافسية وثانيا نتطرق لأنواعها:

أولا:مفهوم التنافسية

يمكن تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الدولة وعلى مستوى القطاع إضافة إلى مفهومها على مستوى المؤسسة على النحو التالي:

1- **التنافسية على مستوى الدولة:** يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي على أنها: "مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تهدف إلى تحديد مستوى الإنتاجية لبلد ما، ومن ثم تحديد مستوى مستدام من الازدهار والاستقرار الاقتصادي مع تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل للمواطنين".[1]

وترى المفوضية الأوروبية أن التنافسية الوطنية تتحدد بنمو الإنتاجية فنقول عن اقتصاد دولة ما أنه تنافسي إذا كانت معدلات نمو الإنتاجية فيه مرتفعة وتؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.[2]

2- **التنافسية على مستوى القطاع:** هي تعني: "قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تتميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي فيه إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع".

---

[1]-عثمان بن عبد الله الصالح، **تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح**، مجلة الباحث العدد 10-2012، جامعة المجمعة السعودية، ص: 298.

[2] - لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص: 37.

ووفقا لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى الدولي يؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية.[1]

3- التنافسية على مستوى المؤسسة: تعني التنافسية القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي فيظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)[2] وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليا، كما يتضح أنّ العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة المشار إليها سابقًا (الدولة، القطاع، المؤسسة) هي علاقة تكاملية إذ أن أحدها يؤدي إلى الأخر فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.[3]

4- <u>المصطلحات المشابهة :</u>

أ- المنافسة: يمكن تعريف المنافسة بأنها شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يحدد آليا العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين داخله بشكل يؤثر في تحديد السعر. فيظل نظام من هذا القبيل فإن دور الدولة يقتصر على ضمان السير الحسن لهذا النظام من خلال توفير الأمن وفرض احترام القوانين المختلفة والالتزام بها.[4]

ب-الميزة التنافسية: إن الميزة التنافسية تتمثل في ذلك الاختلاف والتميز الذي تملكه المؤسسة عن منافسيها، والذي سيؤهلها إلى تحقيق مزايا عدة منها الحصول على هوامش مرتفعة، وتطبيق أسعار جد منخفضة، والحصول على حصة سوقية أكبر، والنمو والبقاء أطول ما يمكن.[5]

---

[1]- ريحان الشريف، هوام لمياء، **<u>دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري</u>**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، جامعة باجي مختار، عنابة، ص: 75.

[2]- دويس محمد الطيب، **<u>براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول</u>**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005 ، ص: 4.

[3] - بوبعة عبد الوهاب، **<u>دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (حالة موبيليس)</u>**، رسالة ماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص: 70.

[4] - زغدار أحمد، **<u>المنافسة – التنافسية والبدائل الإستراتيجية</u>**، دار جرير، عمان، الأردن، 2011، ص: 12.

[5]- بوبعة عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 86.

ج- **القدرة التنافسية:** هي قدرة المؤسسة على منافسة ومزاحمة مؤسسات أخرى تعمل وتنشط في نفس السوق وتنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة، تلبي نفس الحاجة حيث تختص بالفرص المستقبلية وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال. [1]

ثانيا: أنواع التنافسية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للتنافسية:[2]

1- **تنافسية التكلفة أو السعر:** تتمثل في انخفاض ما يدفع المشتري مقابل ما تقدمه له المؤسسة مقارنة مع منافسيها لذات المنفعة التي يسعى إلى تحقيقها باقتناء المنتج.

2- **التنافسية غير السعرية:** تتمثل في أي منفعة تتحقق له من السعر، مثل النوعية أو سرعة الاستلام للمنتوج، وتفرده مقارنة مع ما يقدمه المنافسون في المنتوج الذي يسعى إلى اقتنائه المشتري.

3- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أكثر سعرا من سلع منافسيه.

4- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعة عالية التقنية.

كما يوجد هناك بعض الكتاب يربطون التنافسية بالزمن ويقسمونها إلى:

النوع الأول: التنافسية اللحظية: تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة، غير أنه لا يجب أن نتفاءل بشأنها لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية.[3]

النوع الثاني: القدرة التنافسية: تعبر عن استعدادات المؤسسة للربح أو الدفاع عن حصصها في السوق بوجود معايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروريا، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة ولكنه لا يكفي ومن بين هذه المعايير نذكر معيار الجودة، الخدمات والتكاليف، وهي تخص الفرص المستقبلية وبطرق طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال، لذلك فهي تعد بمثابة عامل هام يحدد مدى نجاح أو فشل المؤسسة.[4]

---

[1]- الطيب داودي، مراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص: 49.

[2]- جعيجع نبيلة، **إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص: 66.

[3]- الطيب داودي، مراد محبوب، المرجع السابق،ص: 36.

[4]- بلقلة براهيم، براهمية إبراهيم، **دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة**، الملتقى الدولي الخامس: حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 13-14 ديسمبر 2011، الشلف، ص ص: 10- 11.

المطلب الثاني: أهمية التنافسية وأسبابها

تعددت الأسباب التي جعلت من التنافسية ذات أهمية كبيرة وركن أساسي في نظام الأعمال المعاصر ونتطرق فيما يلي إلى أهمية وأسباب التنافسية.

أولا: أهمية التنافسية

تبرز أهمية التنافسية من خلال النقاط التالية:

- تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبيات، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لابد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين؛
- أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة قدر الإمكان من قدرات شركاتها لأنه في الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليس الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على الرفع من مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقادرا على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينموان بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي؛[1]
- إذا كان الاندماج أو الانفتاح على العالم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الدول العربية النامية عموما، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها النمو الداعم والرفاهية ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والشركات وحتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجيدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفايتها وتطوير التقانة والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال الأجنبي؛

[1]- فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري القحطاني، **الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة الشركات، الجامعة الدولية البريطانية، المملكة المتحدة، 2010، ص ص: 32-33.

- يعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنضمات والشركات وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات ولها سياسات واستراتجيات ومؤشرات، ونذكر على سبيل المثال أن مجلس سياسة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر هبوط تنافسية الاقتصاد أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد.[1]

ثانيا: أسباب التنافسية

تتعدد الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، ومن العوامل التي تمثّل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات هي من أهم تلك الأسباب:[2]

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة التجارة ومنظمة التجارة العالمية الدولية نتيجة اتفاقيات الجات؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكات الإنترنيت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة؛
- تدفّق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال؛
- مع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق تحول السوق إلى سوق مشترين تتركّز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرصا لاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

ونتيجة للأسباب السابقة يتمتع المستهلكون والمشترون عموما سواء من الأفراد والمؤسسات بميزة تعدد البدائل وانفتاح الفرص أمامهم للمفاضلة والاختيار من بين المنتجات والخدمات المتنافسة مما يضع

[1]– عبد الحكيم عبد الله النسور، **الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص: 19.

[2]– بوبعة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره،ص ص: 72–73.

المتنافسين في موقف صعب يتطلب بذل الجهد الأكبر أي المزيد من التنافس لإرضاء العملاء والاستحواذ عليهم أو اقتناصهم من المنافسين.

كذلك يتمتع المنافسون في مختلف قطاعات الإنتاج في معظم دول العالم بوفرة المعلومات العلمية ونتائج التطويرات التقنية نتيجة كثافة عمليات البحث العلمي والتطوير التقني التي تتولاها مؤسسات عديدة في الجامعات ومراكز ومعاهد التطوير التقني سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص وكذا مكاتب الاستشارات والبحوث المتخصص في جميع مجالات الإنتاج والأعمال.

والنتيجة أنّ هذا التدفق لنتائج البحوث والتطورات التقنية يتيح للمؤسسات المعاصرة الدخول في مشروعات مهمة لتطوير منتجاتها دون أن تضطر إلى تكوين إمكانيات للبحث والتطوير الخاصة بها.

ومن ثم توفر الاستثمارات الطائلة والتي قد لا تكون متاحة لها فضلاً عن اختصار الوقت والجهد، كل ذلك يصب في اتجاه مزيد من القدرات والجهود التنافسية والمحصلة النهائية لجميع تلك الأسباب أن تحول السوق في معظم دول العالم وبالنسبة لأغلب السلع والخدمات إلى سوق مشترين يكون القرار فيه نظريا للمشترين الذين يتمتعون بفرص بديلة.

المطلب الثالث: أهداف التنافسية ودعائمها

إن المؤسسات التي تريد البقاء والريادة في محيط يتميز بالتحولات وشدة المنافسة، يتطلب منها أن تمتلك دعائم وقدرات معينة تؤهلها لتحقيق أهدافها.

أولا: أهداف التنافسية

من أجل تعزيز تنافسية الدولة ومزاحمة الدول في السوق العالمي، وبالتالي احتلال مكانة دولية ضمن الدول المتقدمة، خاصة في ظل العولمة تسعى الدولة بتنافسيتها أن تحقق الأهداف التالية:[1]

- الاستفادة من الفرص التي توفرها تنافسية الدول لتحقيق النمو الدائم والرفاهية؛
- تقرير القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في بيئة دولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل؛
- تطوير التقانة والنهوض بالعنصر البشري؛
- تحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال الأجنبي؛
- مواجهة التحديات الاجتماعية في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش؛
- تنافس الدول يؤثر في الشركات التي تحتاج النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء؛
- خلق القدرة على التصدير؛

[1]– المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2003، ص: 18.

- الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج نحو الدولة وزيادة الإنتاجية؛
- القدرة على استيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيا تحقيق تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج وابتكار منتجات جديدة؛
- تسعى إلى تطبيق واستخدام استراتيجيات تتضمن عوامل عديدة، مثل التعبئة والتغليف وقنوات التوزيع وخدمة ما بعد البيع.

ثانيا: دعائم التنافسية

هناك عدة دعائم نذكرها فيما يلي:[1]

1- **التنافسية المالية:** إن معرفة ذلك يتم بواسطة القيام بالتحليل المالي لأنشطة المؤسسة من خلال النسب المالية المحققة ومقارنتها بنسب منافسيها في نفس القطاع، ومما لاشك فيه توجد ترسانة من النسب المالية التي تتوقف على طبيعة النشاط، وخصوصية المؤسسة، ودورة حياتها، إلا أن هناك بعض النسب الشائعة الاستعمال مثل:

- نسبة رأس المال الدائم (الأموال الدائمة/الأصول المتداولة)؛
- نسبة الإستقلالية المالية (الأموال الخاصة/الديون)؛
- نسبة قدرة التسديد (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي/ المصاريف المالية)؛
- نسبة المردودية (الأرباح/الأموال الخاصة).

من خلال هذه النسب وأخرى كثيرة، نستطيع معرفة قدرتها المالية على مزاولة نشاطها

2- **التنافسية التجارية:** إن قدرتها التنافسية في المجال التجاري تمكنها من تحديد وضعيتها في القطاعات السوقية إتجاه منافسيها المباشرين ومعرفة ذلك، يتم من خلال عدة مؤشرات منها على سبيل المثال:

- وضعية منتجاتها في السوق، من خلال التركيز على الجودة والنوعية؛
- شهرتها التجارية التي تتمثل في درجة وفاء مستهلكيها، وتعاملها مع زبائنها، وسعة محفظة منتجاتها وتنوعها، وفعالية سياستها الإتصالية الإشهارية،...إلخ؛
- التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال فعالية قنواتها التوزيعية، وقوتها البيعية، الخدمات المقدمة بعد عملية البيع،...إلخ.

3- **التنافسية التقنية:** تتمثل في قدرة المؤسسة في التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة في إنتاج منتوجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، وإن ذلك يحتم عليها أن تساير التطور التقني، مع

[1]- كربالي بغداد، **تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية**، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة وهران، ص ص:15،12.

وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج، كما أن درجة تأهيل العمالوتوفر جو يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، وأخذ مختلف القوى الداخلية والخارجية بعين الإعتبار، مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.

4- التنافسية التنظيمية والتسييرية: يتعلق الأمر في تنظيمها لوظائفها بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة.إن ذلك يتوقف على نوعية الأنشطة، وطبيعة التنظيم والقرارات، ودرجة الإندماج، أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة مسيرها، وعلاقتهم بالمرؤوسين، إن مصدر التنافسية التسييرية تتعلق بالقيم التي يتميز بها مسئولي المؤسسات، حيث تمس الصفات التي يتحلوا بها، التي تتولد من خلال التجارب السابقة، والمعرف المتحصل عليها من طبيعة التكوين والتمهين.

إن تحديد القدرة التنافسية الكلية للمؤسسة يتمثل في تحليل مختلف أنواع القدرات التنافسية المشار إليها أعلاه، ومقارنتها بأهم منافسيها المباشرين، إن تنافسية المؤسسة تكمن بصفة عامة في التحكم في التكاليف التي تشمل مجموع ما تتحمله من تكاليف إبتداء من عملية التموين مرورا بعملية الإنتاج وإنتهاء بوضع المنتوج في متناول المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي، أما التميز يتم من خلال التركيز على خمسة دعائم، كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): دعائم التمييز

المنتوج	الخدمة	المستخدمين	عائد المبيعات	الصورة
الوظيفية	الفترات	الكفاءة	التغطية	الرموز
الكفاءة	التركيب	اللباقة	الخبرة	وسائل إتصال
المطابقة	التكوين	المصداقية	الكفاءة	الأجواء
الإستمارية	النصائح	الخدومية		الحوادث
قابلية التصليح	التصليح	قابلية العمل		
قابلية الإشتغال	خدمات أخرى	الإتصال		
الرسم والنمط				

Source : P.Kotler et Bernard Du Bois, «marketing Management » 8 Edition, Paris, 2009, p.298

يتضح من خلال الجدول أعلاه، بإمكان المؤسسة أن تتميز عن منافسيها بالتركيز على إحدى الدعائم الخمسة أو جلها، وذلك من خلال خصائص كل دعامة، بحيث يتوقف ذلك على إمكاناتها وقدراتها المتنوعة.

المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية واستراتيجياتها

تختلف مؤشرات قياس التنافسية باختلاف مكان الحديث فيما إذا كان عن تنافسية المنشأة الاقتصادية أو القطاع الاقتصادي أو تنافسية الدولة، ولكل مستوى منها مؤشرات معينة لقياسها، وهناك استراتيجيات عديدة للتنافسية وسوف نتناول استراتيجيات بورتر واستراتيجيات كوثلر.

المطلب الأول: مؤشرات تنافسية المؤسسة

تتضمن مؤشرات تنافسية المؤسسة كل من الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية والحصة من السوق:[1]

أولا: الربحية

تمثل الربحية مؤشرا كافيا على تنافسية المؤسسة، وكذلك تمثل الحصة من السوق مؤشرا على تنافسية المؤسسة إذا كانت هذه الأخيرة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل على الربح بهدف رفع حصتها من السوق، غير أنه يمكن للمؤسسة أن تكون تنافسية في سوق يتجه نحو التراجع وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها الحالية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباحها تتعلق بالقيمة السوقية لها، وتسمى نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة على تكلفة استبدال أموالها مؤشر توبن فإذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن المؤسسة لا تعتبر تنافسية، وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير والبراءات التي تتحصل عليها، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كما تعتبر النوعية وجودة المنتجات عنصرا هاما لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاد إلى الأسواق والمحافظة عليها.

ثانيا: تكلفة الصنع

تتمثل تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين مؤشرا كافيا على التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية.

ثالثا: الإنتاجية الكلية للعوامل

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، بيد أن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثلا لأطنان من الورق أو أعداد من التليفزيونات فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة. ومن الممكن مقارنة

[1]– بوبعة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74-76.

الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية أو الدولية المحلية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التكنولوجية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بفروقات الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فعالية أو درجة من الاستثمار غير فعالة.

رابعا: الحصة من السوق

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون رابحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية لكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسب اختفاء أو اضمحلال السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها على الصعيد الدولي، وفي حالة وجود توازن يعظم المنافع ضمن نشاط قطاع ما ذو إنتاج متجانس، لذا فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب السابقة الذكر إضافة إلى إمكانية أن تكون المنتجات المقدمة أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها السوقية.

زيادة على ما سبق يمكن إضافة بعض النتائج المتعلقة بمؤشرات تنافسية المؤسسة والتي بينتها دراسات عدة مؤسسات:

- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج؛
- ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات على مستوى اليد العاملة ورأس المال كوفرات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل؛
- يمكن للمؤسسة أن تحسن أدائها عن طريق التقليد والإبداع، وأن الوصفة الحسنة للمؤسسة يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مؤسسات أخرى حتى خارج بلدها وخير مثال على ذلك التجارب اليابانية التي تستلهمها المؤسسات في أمريكا الشمالية؛
- يكون المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الإنتاج في الحصول على مزايا تنافسية فيوضع هش تجاه منافسة مؤسسات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصا؛
- من الأهمية معرفة أن التركيز على تنافسية المؤسسة يعني دورا محدودا للدولة، وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير؛
- ضرورة إعطاء أهمية أكبر للتكوين والتأهيل وإعادة النظر إلى العامل كشريك وليس كعامل من عوامل الإنتاج.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى فرع النشاط وعلى المستوى الدولي

تختلف مؤشرات التنافسية باختلاف مستوياتها حيث نجد مؤشرات على مستوى فرع النشاط وعلى المستوى الدولي نذكرها فيما يلي:

أولا: مؤشرات التنافسية على مستوى فرع النشاط

يمكن قياس تنافسية فرع النشاط عندما تكون المعطيات عن المؤسسات قاصرة، باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المؤسسة في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسة (المشروعات) المحلية أو الإقليمية المنافسة فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم مقارنته مع فرع نشاط مماثل لإقليم آخر، أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، ويقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا، أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة وتشمل:[1]

1- **مؤشرات التكاليف والإنتاجية:** نقول عن فرع نشاط أنه تنافسي إذا كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، غالبا ما يتم إجراء مقارنات دولية حول إنتاجية اليد العاملة أو تكلفتها الوحدوية cumo حيث يمكن تعريف دليل تنافسية اليد العاملة لفرع النشاط (I) في البلد (J) في الفترة (T) ، بواسطة المعادلة التالية:

$$CUMO\ ijt = Wijt * Rjt / (Q / L)ijt$$

Wijt: تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط (I) في البلد(J) وفي الفترة (T)؛

Rjt: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد(J) في الفترة(T)؛

(Q/L)ijt : تمثل الإنتاج الساعي لفرع النشاط (I) في البلد(J)في الفترة(T).

ويصبح إذن من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد(k) من خلال المعادلة التالية:

$$CUMORijkt = CUMOijt / CUMOikt$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلدان بالنسبة إلى مثيلتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر بسبب مايلي:

- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج؛
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى؛
- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.

[1]- عبد الحكيم عبد الله النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26- 27.

2- **مؤشرات التجارة والحصة من السوق:** يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع نشاط، وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية.

3- **الميزة النسبية الظاهرة:** أنشأ بورتر مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة Compavatative Advamtage Index (RCA) Revealed.

ويمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة منتجات أو فرع النشاط i على الشكل التالي[1]:

$$RCA_{ij} = \frac{[\text{الصادرات الكلية للبلد} j]/[\text{صادرات المنتج للبلد} i]}{[\text{الصادرات الدولية الكلية}]/[\text{الصادرات الدولية للمنتج} i]}$$

عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد j يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج i، ويجذر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 5% من الصادرات الدولية و6% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

إن فرع النشاط التي يملك البلد فيها RCA يمكن أن تكون أكثر إنتاجية أو أقل إنتاجية من الفروع المناظرة لها في الخارج، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطأ ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ السوق، الابتكار، وإن هذه المزايا التنافسية يمكن أن تنظم بشكل جيد، لأن المهارات والمعارف يمكن أن تكتسب كما يمكن أن تتدعم بالوفرات الناجمة عن تجمع المشروعات أو المعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي خارج السوق التي تمارس فعلها معا بهدف تراكم المعارف والتي تحتاج إلى تقنيات متكاملة، ومن الطبيعي أن يلعب التكوين المعرفي والبحث العلمي دورا كبيرا في خفض التكاليف وتحسين المنتج وتعزيز التنافسية، كما يمكن للدولة أن تحقق هذه المزايا للشركات من خلال الدعم في كافة المجلات.[2]

ثانيا: مؤشرات التنافسية على المستوى الدولي

أن نستخدم مؤشرين رئيسيين لقياس تنافسية الدولة هما متوسط الدخل الحقيقي لأفرادها، معدلات نموه، النتائج التجارية للدولة المتمثلة بواقع الميزان التجاري وتركيب الصادرات، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية عوامل الإنتاج فإذا كانت مرتفعة ارتفع دخل الفرد الحقيقي، وازداد الرفاه الاقتصادي، أي أن ارتفاع دخل الفرد الحقيقي دلالة على ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج، لذا فهو مؤشر هام على تنافسية الدول فيما يخص النتائج التجارية للدولة، فتقاس بمؤشرات عدة أهمها واقع الميزان التجاري(حيث يدل العجز على ضعف تنافسية الدولة وبالعكس) وتركيب الصادرات (حيث يدل زيادة صادرات السلع ذات القيمة المضافة العالية أو المستوى التكنولوجي المرتفع على قوة تنافسية الدولة وبالعكس) فضلا عن

[1]- دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[2]- عبد الحكيم عبد الله النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

الحصول على حصة مستقرة أو متزايدة في السوق المحلية والدولية من خلال تلبية متطلبات السوق المحلي والدولي.[1]

المطلب الثالث: الإستراتيجيات التنافسية لبورتر وكوثلر

تستند المؤسسات على إستراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحيازة على ميزة تنافسية أو مزايا تنافسية، وتعرف الإستراتيجية على أنها تلك القدرات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف دقيقة، والتي تتوقف على درجة تحقيقها نجاح أفضل للمؤسسة.

أولا: إستراتيجيات التنافس لبورتر

يمكن تصنيف إستراتيجيات التنافس حسب بورتر إلى:

1- **إستراتيجية قيادة التكلفة:** هي إستراتيجية تنافسية تعتمد على التكلفة المنخفضة وموجهة إلى أسواق مستهدفة كبيرة وتتطلب أساليب وأدوات محكمة تتعلق بالتسهيلات الطبيعية ذات الكفاءة العالية، وملاحقة مستمرة ومحكمة للتكلفة بغرض خفضها ورقابة صارمة على التكلفة وهامش الربح وخفض لتكاليف بعض المجالات مثل: البحوث والتطوير والخدمة، وقوة البيع والإعلان والترويج وغيرها .

إن التمتع بوضع ريادي في التكلفة المنخفضة يوفر للمنظمة خطا دفاعيا ضد المنافسين الآخرين، فالتكلفة المنخفضة لمنتجات المنظمة تسمح لها أن تواصل تحقيق الأرباح أثناء الفترات الزمنية التي تسودها المنافسة الشديدة، كما أن الحصة السوقية الكبيرة للمنظمة في ظل هذه الإستراتيجية تعني أنها سوف يكون لديها قوة مساومة عالية مع الموردين الذين تتعامل معهم لأنها بالطبع تقوم بالشراء بكميات كبيرة من هؤلاء الموردين.[2]

2- **إستراتيجية التمايز:** تستطيع المنظمة أن تخلق لنفسها مركزا تنافسيا مميزا، من خلال خلق درجة عالية من التمايز لمنتجاتها عن تلك التي يقدمها المنافسون، ومن خلال هذا التمايز يمكن للمنظمة فرض السعر الذي تريده، وزيادة عدد الوحدات المباعة، وهناك وسيلتان لتحقيق هذا التمايز:

- الوسيلة الأولى: محاولة المنظمة تخفيض درجة المخاطرة والتكلفة التي يتحملها المستهلك عند شرائه للسلعة.

---

[1]- علي طالب شهاب، **أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري**، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، 2011، ص: 273.

[2]- بن قايد فاطمة الزهراء، **دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2011/2010، ص ص: 65-66.

- الوسيلة الثانية: تتمثل في محاولة المنظمة خلق مزايا فريدة في أداء المنتج عن تلك التي توجد في منتجات المنافسين وبصورة واضحة محددة.[1]

وعند محاولة المؤسسة خلق مزايا فريدة في أداء المنتج مقارنة بمنتجات المنافسين يجب عليها مراعاة بعض الشروط عند تطبيق إستراتيجية التمييز وهي:[2]

أ- الشروط المرتبطة بالمحيط الخارجي: توجد جملة من الشروط نذكر أهمها:

- إدراك المستهلك لقيمة الفرق بين منتج المؤسسة ومنتجات المنافسين من خلال الميزة التي تتوفر فيه؛
- توافق استخدامات المنتج مع رغبات المستهلكين وتنوعها؛
- عدم وجود مؤسسات تنتهج نفس إستراتيجية التميز.

ب- الشروط المرتبطة بالمحيط الداخلي للمؤسسة: ضمن هذا الإطار نجد:

- توفر مواد أولية ذات نوعية رفيعة تسمح بتوفير جودة وأداء متميز للمنتج النهائي؛
- بذل مجهودات كبيرة في مجال بحوث التسويق وتطوير المنتج بهدف تصميم منتج بخصائص ومواصفات ممتازة وفائقة الأداء تتوافق مع رغبات المستهلك مع التركيز على الجودة وتحسينها؛
- الاستخدام الأمثل للموارد الفكرية والمهارات والوقت والجهد والأفراد؛
- وجود نظام معلومات تسويقي وخدماتي فعال، يوفر المعلومات الكافية عن كيفية تشغيل المنتجات ويسمح بتقديم المساعدات الفنية للمستهلك ويوفر صيانة سريعة ودقيقة... الخ.

3- إستراتجية التركيز: تختلف هذه الإستراتيجية عن الإستراتيجيتين السابقتين بصورة كبيرة بسبب كونها موجهة نحو خدمة حاجات مجموعة محدودة من المستهلكين أو جزء منهم،[3] إن إستراتيجية التركيز تقتضي بتركيز كافة أنشطة المؤسسة على جزء معين من السوق، والذي يمكن تحديده حسب النطاق الجغرافي، أو حسب نوع الزبائن أو حسب نوع السلع والخدمات المقدمة، فبإتباع هذه الإستراتيجية تسخر المؤسسة مواردها لخدمة الجزء السوقي المستهدف وإرضاء حاجات معينة دون غيرها، وهذا راجع إلى واقع أن المؤسسة التي تستهدف جزء سوقي محدود تكون أكثر فعالية مما هو عليه الحال عندما تقوم بخدمة السوق ككل.[4]

---

[1]- عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007، ص: 229.

[2]- بن قايد فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-69.

[3]- فاضل محمد القيسي، علي حسون الطائي، **الإدارة الإستراتيجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 287.

[4]- بسكري شهرزاد، **بناء الميزة التنافسية من خلال التموضع الإستراتيجي للمؤسسة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص:71.

ويمكن التمييز بين نوعين من إستراتيجية التركيز وهما: [1]

أ- **إستراتيجية التركيز على التكاليف:** وهي إستراتيجية تنافسية تعتمد على خفض التكاليف من خلال التركيز على قطاع معين من السوق أو مجموعة من الزبائن، والذين يتم خدمتهم كقطاع صغير وليس السوق ككل، ومن بين العوامل التي تساعد على تبني هذه الإستراتيجية ما يلي:

- مراقبة إمكانية إعادة تجزئة السوق خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتحولات في رغبات الزبائن المستهدفين؛
- تركيز الاستثمار على الرغبات غير المشبعة والصغيرة؛
- اختيار القطاع السوقي الذي يشمل الفئات الواضحة الحاجات والرغبات من أجل تركيز التكاليف.

ب- **إستراتيجية التركيز على التنويع (التمييز):** وفي هذه الحالة المؤسسة يجب أن تتبع نفس خطوات إستراتيجية التمايز (إنتاج منتج متمايز عن منتجات المنافسين)، مع اقتصارها فقط على قطاع معين من السوق أو مجموعة من الزبائن، ومن أهم عوامل نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي:

- لابد أن تتمتع المؤسسة بالقدر الكافي من التمايز لكي تستطيع الحفاظ على ولاء الزبائن؛
- لابد أن يكون السوق المستهدف محدود لكيلا تجلب المنافسين الأكثر إمكانية في المجال، فتتقلص بذلك حظوظ المؤسسة في الصمود في وجه المنافسين؛
- أن تكون الأصول الموظفة لتلبية احتياجات الفئة المستهدفة جد خاصة، تكنولوجيا مكتسبة، قنوات توزيع محتكرة، وذلك من أجل تشكيل حاجز أمام المنافسين؛
- الاعتماد على العرض ذو القيمة التي تبرر السعر؛
- إبراز الخصائص التي تمكن الزبون من إدراك قيمة المنتج، عن طريق وسائل الاتصال.

وعموما فإن نجاح المؤسسة في اختيار أي الإستراتيجيتين يتوقف بالدرجة الأولى على تحديد مدى جاذبية القطاع بناء على معرفة ربحية القطاع، مدى شدة قوى التنافس في السوق، الأهمية النسبية للقطاع بالنسبة للمنافسين الرئيسين ودراسة مدى التوافق بين إمكانيات المؤسسة وحاجات القطاع السوقي.

ثانيا: الإستراتيجية التنافسية لكوثلر

تعرف إستراتيجية التنافس على أنها مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وتتحدد من خلال ثلاث مكونات أساسية وهي:[2]

[1]- بن جدو بن علية، **إستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص: 87-88.

[2]- بن قايد فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- **أساس التنافس:** ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى الشركة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة؛
- **طريقة التنافس:** وتشمل إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع؛
- **حلبة التنافس:** وتتضمن اختبار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.

وتتمثل الاستراتيجيات التنافسية لكولتر فيما يلي:[1]

1- إستراتيجية متصدر السوق (الرائد): في كل سوق توجد مؤسسة رائدة والتي تبادر بتقديم منتجات جديدة وتغيير الأسعار، ولها نظام واسع للتوزيع وتقوم بحملات إعلانية وترويجية بشكل واسع والتي تحاول كل المؤسسات الأخرى منافستها عن طريق تقليدها بطرح نفس المنتج في السوق.

ولكي تتجنب المؤسسة الرائدة المنافسة من الغير وتحتفظ بمكانتها في السوق لابد لها القيام بما يلي:

- **حماية الطلب الأولي:** مع الأخذ بعين الاعتبار حصتها في السوق ، وتقوم بتنمية الطلب على منتجاتها عن طريق الحصول على مستعملين جدد الذين لم تكن لهم معرفة مسبقة بالمنتج، وكذلك إيجاد أو تصور استعمالات جديدة للمنتج، وأيضا رفع مستوى الاستهلاك عن طريق إقناع المستهلك بشراء المنتج.
- **حماية الحصة السوقية:** عن طريق دراسة منافسيها ومعرفة نقاط ضعفهم والاستفادة منها، وعلى المؤسسة الرائدة أن تقوم دائما بتجديد منتجاتها وتوزيع أشكالها من أجل محافظتها على مكانتها السوقية، ويمكن التمييز بين ستة إستراتيجيات تدافع بها المؤسسة الرائدة على مكانتها وهي:

– الدفاع عن الموقع: عن طريق تكثيف المنتجات؛

– الدفاع الأمامي: عن طريق البدء بالقيام ببعض الخطوات لتفادي الدخول المفاجئ للمنافسين؛

– الدفاع الوقائي: حيث تبدأ المؤسسة بطرح منتجاتها الجديدة في السوق قبل قيام المنافسين بذلك؛

– الهجوم المضاد: تقوم به المؤسسة عندما تكون منافسة حادة، فإنها تقوم بالانتقال من نشاطها السابق إلى نشاط جديد؛

– الانسحاب الاستراتيجي: عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة المنافسة فإنها تنسحب من القطاعات غير المهمة وتحتفظ بالقطاعات المهمة فقط وهذا لتدعيم وضعيتها التنافسية؛

– توسيع حصة السوق: لتتمكن من زيادة أو رفع أرباحها عن طريق توفير منتج جديد ذو نوعية وجودة عالية وبسعر معقول.

[1]– نحاسية رتيبة، **أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعةالجزائر 03، 2003، ص: 45 .

2- **إستراتيجية المتحدي (المؤسسة المطالبة بالصدارة):** إن كل مؤسسة تحمل المرتبة الثانية، الثالثة والرابعة في السوق تكون في وضعية المتحدي، حيث تقوم باختيار الهدف الذي يتمثل في فرع حصة السوق على حساب المنافسين الآخرين، وذلك باستعمال عدة طرق كمهاجمة الرائد لانتزاع البعض من حصته أو مهاجمة المنافسين الذين لهم نفس المستوى معها ومحاولة إقصائهم أو الهجوم على أي جانب في القطاع، حيث يكون المنافس ضعيفا فيه.

وتتمثل الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات المطالبة بالصدارة فيما يلي:

- إستراتيجية تحديد الهدف الإستراتيجي والخصم: تستطيع المؤسسة المطالبة بالصدارة ومهاجمة المتصدر، وهذه الاستراتيجيات خطرة لكنها واعدة ولكي يكون الهجوم ناجحا يجب على الشركة أن تمتلك مزايا تنافسية في وجه المتصدر أو بمقدور المؤسسة المطالبة للصدارة وتتجنب المواجهة مع المتصدر وعوضا عن ذلك تقوم بمهاجمة المؤسسات المشابهة لها أو الأقل قدرة منها والعاملة في الأسواق المحلية والإقليمية وهذه المؤسسات يمكن أن تعاني من العجز في الموارد المالية.

وبهذا الشكل فإن الهدف الإستراتيجي للمؤسسة المطالبة بالصدارة يرتبط بالمنافس الذي تريد مهاجمته.

- اختيار إستراتيجية هجومية: تعتمد المؤسسة المتحدية في مهاجمتها للمنافسين على ما يلي:

– تخفيض السعر: تقوم المؤسسة المتحدية بعرض نفس المنتج الذي ينتجه الرائد وبسعر أقل؛

– البحث عن الرفاهية: تتمثل في إدخال منتج ذو جودة عالية وسعر مرتفع؛

– تنويع المنتجات: تقوم المؤسسة المتحدية على مجابهة المؤسسة الرائدة بالاعتماد على تنويع الأذواق والتصاميم للمنتجات المعروضة؛

– الابتكار: تعمل المؤسسة المتحدية على أن تسبق المؤسسة الرائدة في مجال الابتكار التكنولوجي والتجاري؛

– تحسين الخدمة: تقوم المؤسسة المتحدية بتحسين الخدمات وتقديمها للزبون بنفس السعر السابق.

3- **إستراتيجيات المؤسسات المرافقة (التابعة):** هي إحدى المؤسسات المتقدمة والتي تسعى للحفاظ على حصتها في السوق دون أن تقدم أثناء هذا بخطوات عدائية حادة، وتستطيع المؤسسة المرافقة أن تحصل على العديد من المزايا، فالمتصدر يتحمل نفقات ضخمة تتعلق بتطوير السلع الجديدة أو توسيع قنوات التوزيع أو دراسة السوق أما الشراكة المرافقة وهي تكتسب خبرة المتصدر وتقليد أو تحسن من سلعها وبرامجها التسويقية ورغم أنها لا تستطيع التفوق على المتصدر إلا أنه يمكنها تحقيق مستوى هام جدا من الأرباح، وهناك ثلاث طرق للمؤسسات التي تقتفي أثر المتصدر:

- الشركة المنتحلة لصفة ما: هي التي تقلد كل الأعمال التسويقية والسلع للمتصدر ولا تخترع شيئا جديدا.
- الشركة المقلدة: وهي تقلد شيئا ما من المتصدر لكنها تقوم ببعض الأعمال المتميزة في مجموع خدماتها التي تقدمها مثلا لدعاية والأسعار أو التوزيع...الخ.
- المؤسسة المتأقلمة: وهي تبني سياستها مستخدمة إنتاج المتصدر وبرامجه التسويقية وفي بعض الأحيان تقوم بتحسينها أو يمكن للمؤسسة المتأقلمة أن تختار أسواقا لمبيعاتها أي تتجنب المواجهة مع المتصدر، وغالبا ما تصبح المؤسسة المتأقلمة مؤسسة تطالب بالصدارة وهذا ما حدث مع العديد من المؤسسات اليابانية بعد أن قامت بتكييف وتحسين العائد للعديد من مؤسسات العالم.

4- **إستراتجية التركيز:** تعني هذه الإستراتيجية التركيز على مجموعة مشترين أو قطاع من خط منتجات، أو سوق جغرافية معينة، وعلى الرغم من أن إستراتيجية التكلفة المنخفضة والتميز ترميان إلى تحقيق أهدافهما في الصناعة ككل فإن إستراتيجية التركيز تقوم على تقديم خدمة جيدة جدا لهدف محدد، أي الشركة تقدم خدمة بفعالية أو كفاءة أكبر مما تقدمه الشركات المنافسة.

ونتيجة لذلك تحقق الشركة التميز في تلبية احتياجات محددة بشكل أفضل أو انخفاض التكاليف في خدمة ذلك الهدف أو الاثنين معا مع أن إستراتيجية التركيز لا تحقق انخفاض التكلفة أو التميز من منظور السوق ككل، فإنها تحقق واحدا من هذين الموقعين أوكليهما بالنسبة إلى هدفها الضيق في السوق. ويمكن أن تكسب الشركة التي تحقق التركيز عائدا يفوق المتوسط في صناعاتها ويعني تركيزها أن للشركة موقعا منخفض التكلفة بالنسبة إلى هدفها الاستراتيجي أو موقعا شديد التميز، أو الاثنين معا وكما بحثنا في سياق الريادة في التكلفة والتميز يوفر هذان الموقعان دفاعا في مواجهة كل قوة تنافسية أو يمكن أيضا استخدام التركيز لانتقاء الأهداف الأقل تعرضا لتهديد البدائل أو التي يكون المنافسون ضعفاء فيها.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبحت التنافسية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات وكذلك الدول حيث أصبح يسعا كليهما لتحسين وضعيتهما التنافسية حيث أن معظم الاقتصاديين يعتمدون في تقييمهم للوضع التنافسي على عدد من المؤشرات والتي يكمن الهدف منها توفير المعلومات في إجراء مقارنات بين مختلف الدول كما تعتمد المؤسسات على إستراتجيات معينة من أجل تحقيق مزايا تنافسية و الوصول إلى الأهداف المختلفة من خلال اعتماد إستراتجيات بورتر وكوثلر.

الفصل الثالث:

تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالحوافز التقليدية أخذت بالتلاشي، ومع زيادة التركيز على الحوافز التقنية أدى إلى بروز منافسين على درجة عالية من المهارة والقيود وهو ما يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، خاصة الدول النامية إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه. أما بالنسبة للجزائر فقد انتهجت بدرجات متفاوتة وبصفة تدريجية اقتصادية السوق، وأعددت للغرض سياسات الخصخصة، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار وتأهيل المؤسسات قصد تحسين قدراتها التنافسية، وسنحاول من هذا الفصل تناول تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مبحثين أساسيين على في النحو التالي:

- **المبحث الأول:** المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر
- **المبحث الثاني:** تقييم تهيئة مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر

نظرا للموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر المجاور للأسواق الأوربية والإفريقية والعربية قامت ببذل جهود جبارة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وعلى الرغم من العراقيل والمعوقات التي تواجه إقامة المشاريع الاستثمارية، قامت الدولة الجزائرية بوضع إطار قانوني وأنشأت عدة مؤسسات تقوم بتسيير العملية الاستثمارية بالاعتماد على الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين من أجل الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني أمام الاقتصاديات العربية وحتى العالمية وسنوضح في هذا المبحث مقومات المناخ الاستثماري ومعوقاته، مراحل تشريع قوانين الاستثمار، الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر ومعوقاته

هناك عدة مقومات تجعل من النشاط الاستثماري في الجزائر بمثابة فرصة حقيقية لأصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى، حيث أن النشاط الاستثماري كما هو معروف مرتبط بشكل كبير بحجم العائد المتوقع والمحيط العام المعبر عنه بعنصر المخاطرة، وفي هذا المجال تشكل الإنجازات الحقيقية المحققة في الجزائر كدعامة للاستثمار كما أن حجم الموارد الموجه نحو الاستثمارات العمومية خلال الفترة من 2015 إلى 2019 والمقدر ب 262 مليار دولار يمثل حافز قوي لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي إلا أن هناك عدة معوقات تعرقل النشاط الاستثماري وسنتطرق فيما يلي إلى مقومات الاستثمار في الجزائر ومعوقاته.

أولا: مقومات الاستثمار في الجزائر

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجز أهمها فيما يلي:

1- **المقومات السياسية والأمنية:** تتميز الجزائر بقاعدة سياسية وأمنية فعالة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية بحكم الاستقرار السائد في الجهاز الحاكم وموقف الجهات والهيئات المسيرة من الاستثمار، أيضا الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية الجزائرية في إضفاء الأمن والاستقرار اللذان يدفعان إلى تدفق مشاريع استثمارية في مختلف المجالات التي تساعد بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- **المقومات القانونية والتنظيمية:** انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر

[1] - منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91-92، (بتصرف).

إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب استثمارات محلية وأجنبية من خلال توفير إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات، حيث تم إصلاح المنظومة المصرفية كما تم إصدار العديد من القوانين والمراسيم التشريعية بهدف تعزيز الاستثمار ومن هذا المنطلق فقد تقدمت الجزائر كثيرا في مجال إرساء إطار تشريعي وتنظيمي يتميز ب: [1]

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الدولية؛
- وجود نظام قضائي قوي قادر على تنفيذ القوانين؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من مختلف المخاطر.

3- المقومات الاقتصادية: يتأثر الاستثمار بشكل مباشر بمختلف العوامل الاقتصادية وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على توفير الظروف المناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق التأهيل الاقتصادي وجعله أكثر تنافسية من أجل المضي قدما في مسار التنمية الشاملة حيث تشير الإحصائيات إلى تحسين الإطار الاقتصادي المحفز للاستثمار خلال الفترة 2010إلى 2015 وذلك وفق ما يلي:[2]

أ- **الاستقرار الاقتصادي:** تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه ويتضح ذلك من خلال المجمعات الكلية المسجلة كما يلي:

- **الناتج الداخلي الخام:** خلال 2010 بلغ 161,20مليار دولار أما سنة 2016 بلغ 166 مليار دولار.
- **معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي:** تطور معدل النمو الحقيقي بشكل ملحوظ خلال الفترة حيث انتقل من 3,4% سنة 2010 إلى 4,3% سنة 2016.
- **التضخم والبطالة:** بلغ معدل التضخم سنة 2016 4,3% مقارنة بسنة 2010 حيث كان 3,9% أيضا سجل معدل البطالة ارتفاعا من 10% سنة 2011 إلى 11,6% سنة 2016.
- **رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي:** قدر سنة 2010 ب 9,4% بينما قدر سنة 2016 ب 17,1-%.

[1] - جمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[2] - المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار،

- **تكلفة موارد الطاقة:** تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من الدول، حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي بين 0,21 إلى 0,40 أورو/ حراري، بينما الكهرباء تكلفته تتراوح بين 1 و4 سنتيم أورو / كيلووات ساعة للمتوسط.

ب-حجم السوق المحلي ونموها: يقارب عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة انخفاض5,4589 مليار دولار.

ج- البنية التحتية: تتوفر الجزائر على بنى تحتية قابلة للاستعمال، حديثة تتوافق مع المعايير الدولية حيث حرصت الجزائر من خلال برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير شبكة البنية التحتية التي تطورت كثيرا في السنوات الأخيرة حيث تحقق مايلي:

- **شبكة الطرق:** حيث تعتبر من بين أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 112696 كلم منها 29280 كلم طريق وطني وأكثر من 4910 هيكل.
- **السكك الحديدية:** هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة منها 299 كلم سكك مكهربة، 305 كلم سكك مزدوجة و1085 كلم سكك ضيقة.
- **النقل الجوي:** يقدر عدد المطارات في الجزائر ب 36 مطار من بينها 16 مطارا دوليا.
- **النقل البحري:** يوجد في الجزائر 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري.

د- اليد العاملة المؤهلة: في هذا المجال في هذا المجال نجد بأن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ يبلغ معدل التمدرس 96% حيث نجد:

2500000 متخرج منذ 1962 من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة عليا، 7 مدارس عادية و12 مدرسة تحضيرية، كذلك نجد 1.5 مليون طالب جامعي منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و90000 في الماستر، وما يقارب 643700 مسجل في التكوين المهني.[1]

وضعت الدولة الجزائرية استراتجيات طموحة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، تمثلت أساسا في:[2]

- **الصناعة:** وضعت الجزائر سنة 2014 إستراتجية جديدة للإنعاش الصناعي، تسعى من خلالها لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الاقتصادي، خلق فرص

[1] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz. تاريخ الزيارة 09 مارس 2017.

[2] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ الزيارة: 12 مارس 2017.

الأعمال، ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتحديث معداتهم الإنتاجية.

- **الطاقة:** برنامج الطاقة المتجددة الذي يهدف إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22000 ميغا واط حيث سيتم تحقيق 4500 ميغا واط منه بحلول عام 2020.
- **الزراعة:** اعتماد الفلاحة كمحرك للتنمية والتنويع الاقتصادي من خلال تطوير وتنمية الأقاليم الريفية.
- **السياحة:** تعتبر السياحة جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2030 الذي تسعى الدولة الجزائرية من خلاله إلى تثمين الوجهة السياحية ووضع خطة نوعية، إقامة شراكة متميزة، عمومية وخاصة، توفير التمويلات، تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية.

ثانيا: معوقات الاستثمار في الجزائر

يواجه الاستثمار في الجزائر عدة معوقات يمكن أن نوجزها كما يلي:

1- أزمة العقار الصناعي : يعتبر مشكل العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، حيث تشير إحدى دارسات البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن 37% من المؤسسات تبحث عن العقار من أجل القيام بالاستثمار، وأن 13 % منها ترى أنه يعتبر العائق الأول الذي يواجهها، 20% من المؤسسات تنتظر أكثر من أربع سنوات للحصول على العقار.

رغم القوانين والتشريعات إلى أن هناك مشكل ثاني يعاني منه المستثمرون بعد مشكل العقار هو مشكل عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات التي بحوزتهم، وكذلك مشكل تسيير المناطق الصناعية.[1] حيث أوكلت هذه المهمة في البداية للجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI) الولائية، لتصبح على عائق الشباك الوحيد اللامركزي، ومع ذلك يبقى عائق العقار الصناعي قائما.[2]

وتبرز المشكلة العقارية من خلال مايلي:[3]

[1] – حسين بن ناجي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 294-295.

[2] – منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

[3] – حسين بن ناجي ، المرجع السابق، ص ص: 195-196.

- الطبيعة الإدارية للمؤسسة المسيرة ونقص الوسائل المتاحة لها، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار المسيرين القائمين عليها؛
- تأخر الهياكل المكلفة بتهيئة المناطق وتحضير العقود التوثقية؛
- غياب التسيير العقلاني للعقار (معدل استغلال ضعيف وتحويله عن الغرض الأصلي لذي منح لأجله)؛
- تجميد إنشاء مناطق صناعية جديدة؛
- تعدد المتدخلين الإداريين وغياب المتابعة والرقابة؛
- مشكلة تسيير الأملاك المشتركة، وضعف نوعية الأعمال المنجزة في تهيئة المناطق (طرق، كهرباء، ماء...).

2- **انعدام المناطق الحرة:** تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا، ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والذي أشارت إليه المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12 إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف[1].

3- **العوائق القانونية والإدارية:** على الرغم من جودة تشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وإلمامها بشتى العناصر القانونية والتشريعية التي تهم المستثمر لحماية أمواله وتحويلها. إلا أن هذه التشريعات وكغيرها من التشريعات الأخرى تفتقر إلى التجسيد والتطبيق، وبالتالي نجدها جوفاء تجعل التطبيق لا يصل إلى نفس المستوى من التشريع النظري، كما أن تنافسية التشريعات في مجال الاستثمارات المعروضة في المنطقة من طرف البلدان المغاربية، تفرض على المشرع الجزائري أن يؤخذ هذا في الحسبان وذلك بإضفاء نوع من المفاضلة للقانون الجزائري وإعطائه قوة تنافسية كبيرة حتى يلقى الإقبال اللازم.[2]

4- **البنية التحتية:** رغم التطور الذي عرفته البنية التحتية بالجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى استثمارات إضافية سواء في شبكة المواصلات (من حيث الإنجاز والصيانة) أو الاتصالات، والتي تبقى متأخرة قياسا إلى دول الجوار حيث لم تدخل مثلا تقنية الجيل الثالث للهاتف النقال حيز الخدمة إلا في بداية سنة 2014.[3]

[1] – جمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

[2] – منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

[3] - جمال بلخباط، المرجع السابق، ص: 138.

5- **تأخر مسار الخصخصة:** شرعت الجزائر في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها أمام المشاركة المحلية والأجنبية بموجب الأمر95-22 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، وعلى الرغم من دخول هذا الأمر حيز التنفيذ بالموازاة مع تخصيص الخزينة العمومية لإعتمادات مالية ضخمة من أجل التطهير المالي للمؤسسات، إلا أن النتائج كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز عائدات الخصخصة 46 مليون دولار في سنة 1999، في حين بلغت عائدات المغرب من الخصخصة في نفس السنة 1163 مليون دولار، ويضاف إلى ذلك تميز إجراءات الخصخصة بالتعقيد والبيروقراطية الأمر الذي يربك المستثمر الأجنبي الذي يريد المشاركة ولكنه لا يقبل بتحمل تبعات الإدارة السيئة للمؤسسات الجزائرية.[1]

6- **نقص تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوامل أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2012 حسب رأي 7.7%ممن شملهم الاستقصاء، كما يعتبر مستوى تكييف رأس المال البشري أحد أهم عوامل التنافسية في الاقتصاديات الحديثة، كون العامل البشري يلعب دورا هاما في تطوير تنافسية المؤسسات، وبالتالي يحسن من جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية. كما يعتبر عامل تأهيل الموارد البشرية عاملا حاسما في الكثير من قرارات توطين الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المفاضلة بين الدول المرشحة لجذبه ذلك لأن المستثمرين الأجانب يجب أن يجدوا في سوق العمل طالبي شغل لديهم المؤهلات المطلوبة التي تتوافق واحتياجاتهم، ذلك لأن الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر يجب عليها أن تكون تنافسية بما يمليه ويفرضه المحيط الدولي، وقد أظهرت العديد من الدول المراهنة على اليد العاملة الرخيصة من أجل دعم التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو رهان خاسر. [2]

7- **نقص تأهيل الجهاز المصرفي:** لم تتمكن الجزائر من تأهيل جهازها المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي فالمنظومة البنكية الجزائرية لا زالت تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية منها:

- البطء المسجل في معالجة الصكوك والتحويلات المالية؛
- غياب شبكة موحدة للدفع البنكي؛
- نقص التأهيل لدى البنكيين وقلة معرفتهم لآليات القروض والأدوات المالية؛[3]

---

[1] - جمال بلخباط، المرجع السابق، ص: 140.

[2] – قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص: 366.

[3] – وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران ، جامعة ورقلة، العدد 08، 2008، ص: 45.

- تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج؛
- انتشار ظاهرة المحسوبية والمحاباة في منح القروض البنكية عوض الاعتماد على معايير تقنية بحتة في منحها من إمكانية والتأكد تسديدها

8- **الاقتصاد الموازي:** عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، ومما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، ما أدل إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير الرسمي في البلاد.

9- **البيروقراطية:** يواجه المستثمر العديد من التعقيدات حيث أصبحت البيروقراطية تعم كل دواليب الإدارة، خاصة المشاكل المتعلقة بالتأخر المسجل في المراحل الأولى لانجاز المشروع من الحصول على التراخيص الضرورية لاستيراد معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء...الخ.

10- **الفساد:** يعتبر انتشار الفساد نتيجة حتمية للبيروقراطية وما ينجر عنها من كثرة الإجراءات وعدم وضوح اللوائح والتنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبر أمام هذا الوضع لدفع رشاوى للموظفين الإداريين لاختصار الوقت وتسوية معاملاته. [1]

المطلب الثاني: مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر

تعمل الجزائر على خلق مناخ الاستثمار الملائم ، ومنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المختلفة للمستثمرين، وبهذا الشأن تبذل الجزائر جهودا مستمرة من خلال سياسات خاصة، وقوانين متتالية لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب، لذلك سنوضح فيما يلي القوانين التي سنتها الجزائر على مر المراحل التي صدرت فيها إلى أن نصل إلى الوقت الحالي وقانون الاستثمار الساري المفعول في وقتنا هذا.

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال

في هذه الفترة تبنت الجزائر قوانين للاستثمار القانون الصادر في سنة 1963، والقانون الصادر في 1966.

1- **قانون الاستثمارات الصادر في 1963:** "تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار"."كما كان

[1] – قريد عمر، المرجع السابق، ص ص: 358، 365.

هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية".[1]

2- قانون الاستثمارات الصادر في 1966: صدر هذا القانون بموجب الأمر رقم (66-284) المتضمن لقانون الاستثمار المؤرخ في 1966/09/15، حيث تضمن هذا القانون ترتيبات حددت شروط تدخل المستثمرين الأجانب في قطاع الصناعة والسياحة فقط، إلى جانب ذلك التدخل الأجنبي إما في صفتي الشركات المختلطة، أو عقود تتعلق بإنجاز الدراسات والخدمات.[2]

ثانيا: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات

تتمثل القوانين الصادرة في هذه المرحلة في:

1-القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 والذي كان من أهم أهدافه مايلي:[3]

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة الوطنية والأجنبية.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص وإعطاء لهذا الأخير مساحة أكبر لدفع عجلة النمو الاقتصادية.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي والوصول بالنتيجة إلى المناطق المحرومة.
- إنشاء شركات مختلطة أين حددت نسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد وهو 49% من رأس مال الشركة المختلطة، في حين 51% الباقية تمثل المشاركة المحلية.

2-القانون 86-133 المؤرخ في 19 أوت 1986: جاء كقانون معدل ومتمم بعد عدم تحقيق قانون 1982 للأهداف المرجوة، ومن أهم الأهداف التي جاء بها هذا القانون، فتح قطاع المحروقات لتدخل الاستثمار الأجنبي حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وكذلك حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط. ومكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونا طراك شرط أن لا تتعدى مساهمة الرأس المال الأجنبي 49%.

ثالثا: قانون الاستثمارات في مرحلة التسعينات

تتمثل أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار في هذه المرحلة فيمايلي:

[1] - قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[2] - نفس المرجع، ص: 60.

[3] - قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 309-310.

1- **قانون النقد والقرض 90-10** أصدر هذا القانون لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية وتركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وقد نص هذا القانون على جوانب مهمة تتعلق بتحفيز الاستثمار أهمها:[1]

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط مجددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في حل المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

2- **المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في15 أكتوبر1993:** حيث تضمن هذا القانون الخاص بترقية الاستثمارات على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي:

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية؛
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

رابعا: قانون الاستثمار في الوقت الحالي

1- **الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:** بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على:[2]

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، اظافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية؛

[1] - علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي**، الملتقي العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات، يومي 25-28 يناير، شرم الشيخ، مصر، 2015، ص: 09.

[2] - كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛
- تضمن هذا الأمر التسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:[1]

أ- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

ب-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

ج- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

د- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

2- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: بموجب هذا الأمر تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض حيث سمح الأمر11/03 بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب قواعد الصرف وحركة رؤوس الأموال.[2]

3-الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01-03 وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقي المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي

[1] – قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[2] – قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

تبقي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06-08 على مبادئ أساسية جاءت وفق ما يلي:[1]

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- إزالة كافة القيود الإدارية؛
- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم؛
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.

4- قانون المالية التكميلي لسنة 2009: شهد هذا القانون انعطافا كبيرا في عودة غير متوقعة للحماية والممارسات المنصوص عليها في قوانين الثمانينات، حيث أعادا هذا القانون النظر وبعمق في العلاقة التي تعتزم الجزائر إقامتها مع المستثمرين الأجانب ومن أهم ما جاء به هذا القانون مايلي:[2]

- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع التي يقيمونها لإنتاج السلع والخدمات، حيث لا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار شراكة مع طرف مقيم يملك 51% على الأقل من رأس مال الشركة أو المشروع؛
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا في إطار شراكة مع طرف وطني مقيم يملك على الأقل 30% من رأس مال الشركة؛
- على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي يحولها إلى الخارج؛
- إقرار ضريبة على الأرباح المحولة.

5- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار: يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ومن أهم الضمانات التي جاء بها الممنوحة للاستثمارات مايلي:

- مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف المتوقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم؛
- زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لايمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛

[1]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2]- قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 318-319.

- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر

تحتل الامتيازات التي تمنح للاستثمار مكانة هامة حيث أصبحت اليوم تمثل عامل من بين العوامل التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمارات بصفة عامة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: مزايا النظام العام

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، وزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛[1]
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛[2]
- إعفاء الملكيات العقارية المخصصة للاستثمار من الرسم العقاري؛[3]
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.

وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتمدد هذه المدة من 03 سنوات إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق المشروع.[4]

---

[1] - منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

[2] - قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز المتعلقة بمزايا النظام العام، المؤرخ في أول جمادى الثانية الموافق عام 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، المادة 09، الصادر عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، فيفري 2015، ص:16.

[3] - لغراف سامية، **الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر ، 2010-2011، ص: 16.

[4] - المادة 09 من قانون الاستثمار، المرجع السابق، ص: 16.

ثانيا: مزايا النظام الاستثنائي (الخاص)

تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام من الحوافز التالية:[1]

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة ب 0.2%فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، علما بأن هذه النسبة كانت محددة ب 0.5 % حسب قانون 1993؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- إعفاء السلع والخدمات لغرض الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة.

وبعد التأكد من انطلاق المشروع الاستثماري في الاستغلال، يمنح المزايا التالية: [2]

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني(TAP)؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الامتلاك[3].

ويطبق هذا النظام على المناطق الخاصة التي أعطاها المشرع الجزائري مفهوما واضحا، حيث صنفها إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي.

[1] – قانون الاستثمار المتعلق بمزايا النظام الاستثنائي، المادة 11، ص ص: 18-19 .

[2] - سناء مرغاد، مرجع سبق ذكره، ص : 103.

[3] - منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري

نظرا للتحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية بات لزاما على الدولة الجزائرية أن تبدل جهودا تسعى إلى اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسيتها واحتلال مراتب متقدمة في مختلف المؤشرات العالمية وسنقوم بالتطرق إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، سياسات الاستثمار في الجزائر، تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية.

المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية

كثفت الجزائر جهودها المبذولة من أجل السعي لتطوير استثماراتها وجلب استثمارات أجنبية تساهم في تطوير اقتصادها من خلال تشكيل إطار مؤسسي تكامل لتسيير العمليات الاستثمارية وإبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية وثنائية وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات داخل إقليمها.

أولا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

تم إنشاء عدة هياكل إدارية من أجل تطوير الاستثمار في الجزائر نذكر أهمها كما يلي:

1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: بشكل عام تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار عدة مهام نذكر منها مايلي:[1]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحدوية اللامركزية؛
- تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03.

2- **المجلس الوطني للاستثمارCNI**: يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة، وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل

[1] – منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المستثمرين.

3- **الشباك الوحيد اللامركزي:** استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كما يلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية و البيئة، مصالح التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي لشعبي البلدي، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و الضبط العقاري. حيث توفر الوكالة للمستثمرين من خلال تفويض الصالح المعنية في أجل أقصاه 60 من تاريخ إيداع الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار وعليه فإن الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وأنه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد ب:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا؛
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة؛
- تأسيس وتسجيل الشركات؛
- منح الموافقات والتراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء؛
- استقبال المستثمرين وتوجيههم.

4- **صندوق دعم الاستثمار:** من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، ولاسيما منها التدفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء، وتعبيد الطرقات[1].

ثانيا: اتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر وأهم التوصيات والسياسات المتعلقة بالاستثمار

هناك عدة اتفاقيات أبرمتها الجزائر مع العديد من الدول نذكرها فيما يلي:

[1] – ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

1- **اتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر:** الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع الاستثمار وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات دولية متعددة الأطراف واتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات والجدول التالي يوضح عدد اتفاقيات الاستثمار التي أبرمتها الجزائر مع مختلف الدول حسب القارة:

الجدول رقم (03) : اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الجزائر ومختلف الدول إلى غاية نهاية 2016

الدول	إفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا	الدول العربية	اتفاقيات أخرى	المجموع
عدد الاتفاقيات	13	09	29	03	33	05	92

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصائيات 2016، www.dhaman.org.

2- **التوصيات المتعلقة بالاستثمار:** حيث أن وجود مجموعة من القوانين المنظمة للاستثمار لا تعكس مدى وجودة البيئة التشريعية بل يتطلب ذلك وضوح واستقرار تلك القوانين ويتوقف على وجود مؤسسات وهيئات قادرة على متابعة مدى تطبيق هذه القوانين ودراسة انعكاساتها على المناخ الاستثماري، وتقوم بإجراء التعديلات اللازمة تماشيا والمستجدات على الساحة الوطنية والدولية، ومن أهم التوصيات المتعلقة بالاستثمار نذكر مايلي:[1]

- يجب على الجزائر اختصار عدد إجراءاتها الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية؛
- تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، وتجنب الازدواج الضريبي؛
- ضرورة أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح التام وبالاستقرار النسبي ويتيح أرضية تحقيق المصالح المشروعة، ومن جهة أخرى يجب أن لا تنساق السلطات العمومية وراء تهيئة بيئة تشريعية تنافسية من خلال المبالغة في منح الامتيازات والحوافز بما يحقق مصالح المستثمرين، وقد يكون ذلك على حساب المصلحة الاقتصادية الوطنية.[2]

المطلب الثاني: سياسات الاستثمار في الجزائر

لقد أولت الجزائر الاستثمارات أهمية كبيرة من أجل بعث التنمية لهذا حاولت الدولة وضع سياسات مختلفة يمكن ذكرها كما يلي:[3]

[1] - قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 382.

[2] – كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[3] – منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال افريقيا، العدد 02، 2005، ص: 03.

أولا:السياسة العامة للاستثمار

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي مند انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مواطن شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).
- من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللا توازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.
- أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة.

ثانيا: الهدف من قوانين الاستثمار

يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.

ثالثا:الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات مند الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، ومن هذه القوانين قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963(قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26)، وقانون الاستثمارات الصادر في 1966(الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15)، ثم قانون 1986، وبعد ذلك قانون 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار، والقوانين المتعاقبة المتممة والمكملة لهذا القانون.

رابعا:الإطار المؤسسي للاستثمار

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار ومن بينها نذكر:[1]

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.
- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها.
- المجلس الوطني للاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- الشباك الوحيد اللامركزي.

وغيرها من الهياكل بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات المبرمة مع الدول والهيئات الدولية التي سبق التطرق إليها بالتفصيل.

المطلب الثالث: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية

إن المتتبع لوضعية التوازنات الكلية في الجزائر بعد المرور نحو اقتصاد السوق يجدها قد عرفت اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أو الخارجية، وهو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واحتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصاد العالمي في هذا المجال.

أولا: تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري

تمكنت الجزائر تدريجيا بعد التراجع الكبير الذي شهدته في إقتصادياتها من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري الذي بقي أسير مورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2015 والمبينة في الجدول كما يلي:

[1] – منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97– 114.

جدول رقم(04): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2015.

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام(%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)
2010	161.20	3.4	3.9	-0.99	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	198.8	2.4	4.5	-0.87	20.06	4.40	72.93	191.36
2012	207.8	2.5	8.9	-9.7	12.06	3.90	74.45	200.58
2013	210.5	3.3	5.0	-3.16	9,84	3.40	79.4	201.43
2014	212.2	3.4	4.5	-16.9	9,64	3.70	100.7	177.4
2015	172.3	3.7	4.8	-24.3	30,96	3.50	105.7	142.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومن: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية (يناير 2016).

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2010-2015 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1-مؤشرات التوازن الداخلي: هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي وأخرى عن التوازن الخارجي كمعدل التضخم وكذلك رصيد الميزانية العامة ويمكن تناول النقاط التالية:

أ- **الناتج الداخلي الخام:** تميز الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2014 مقيمته 212,2 مليار دولار ولكن سنة 2015 سجل تدهورا ووصلت قيمته 172,3 مليار دولار وذلك نتيجة تدهور أسعار البترول.

ب- **معدل التضخم:** وصل معدل التضخم من سنة 2010 إلى سنة 2012 إلى 8,9% وبعد ذلك شهدت معدلات التضخم تحسنا طفيفا حيث سجل تراجع وصل سنة 2015 إلى 4,8% وذلك بسبب.

ج- **رصيد الميزانية العامة:** رصيدها كان سالبا طوال فترة الدراسة حيث سجلت أرصدة سنتي 2010 و2011: 0,99- و0,87- مليار دولار على التوالي وزاد عجز الميزانية العامة سنة2012 حيث سجل رصيد 9,70- مليار دولار لتسجل تحسن طفيف خلال عام 2013 ثم تدهور من جديد

ليرتفع عجز الموازنة حتى وصل سنة 2015 ل 24,38- مليار دولار وذلك نتيجة اعتماد الجزائر في مداخلها بشكل كبير على عائدات المحروقات التي شهدت انخفاض كبيرا في أسعارها في السنوات الأخيرة.

2- مؤشر التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى دور ومدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

أ- **المديونية الخارجية:** بدلت الجزائر جهودا جبارة من خلال تحسين سياستها للتخلص من ديونها الخارجية وهذا واضح من خلال التراجع في حجم الديون حيث وصل سنة 2015 إلى 3,5 مليار دولار.

ب-**ميزان المدفوعات:** سجل ميزان مدفوعات الجزائر فائض يقدر ب 15,33 و20,06 مليار دولار سنتي 2010-2011 على التوالي، بينما انخفض حجم الفائض في السنوات التالية بشكل مستمر 12,06, 9,84, 9,64 مليار دولار، وعاد بالارتفاع سنة 2015 حيث سجل ما قيمته 30,96 مليار دولار.

ج- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:** عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا خلال الفترة من 2010 إلى 2015 حيث وصلت قيمة الدولار إلى 105,76.

ثانيا: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 تقدما ملحوظا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 100 من بين 148 دولة خلال عام 2013-2014. حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسات حالة كل دولة وفقا ل 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2014-2013 المرتبة من بين 148 دولة	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2015-2014 المرتبة من بين 144 دولة	فرق الأداء
تصنيف التنافسية الإجمالي	100	79	+21
المتطلبات الأساسية	92	65	+27
1- مؤشر المؤسسات	135	101	+34
2- مؤشر البنية التحتية	106	106	_
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	34	11	+23
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	92	81	+11
معززات الكفاءة	133	125	+8
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	98	+3
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	142	136	+6
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	147	139	+8
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	143	137	+6
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	136	129	+7
10-مؤشر حجم السوق	48	47	+10
عوامل تطور الإبداع والابتكار	143	133	+10
11-مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	144	131	+13
12-مؤشر الابتكار	141	128	+13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Economique Forum, The Global Compétitiveness Reports(2013-2014)/(2014-2015)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مايلي:

1- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت تقدما قدر ب 27 مرتبة عن سنة 2013-2014، وسبب ذلك يعود إلى التقدم الملاحظ في المحاور المندرجة تحت هذه المجموعة سنة 2014-2015 ونبرزها فيما يلي:

أ- **المؤسسات:** ارتفع أداء الجزائر حسب هذا المحور ب 34 مرتبة عند مستوى 101 سنة 2014-2015 مقارنة بعام 2013-2014 حيث احتلت المرتبة 135 عالميا، وذلك نتيجة لدعم ومراقبة المؤسسات العمومية والخاصة، وتكثيف أنشطتها المالية، المصرفية، الإدارية والجبائية.

ب- **البنية التحتية:** حافظت الجزائر على نفس المرتبة والمقدرة ب 106 عالميا حيث لم تسجل لا تراجعا ولا تقدما.

ج- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي من المرتبة 34 سنة 2013-2014 إلى المرتبة 11 سنة 2014-2015، والسبب يعود إلى التقدم في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

د- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لدعم قطاع الصحة والتعليم فقد سجلت الجزائر تقدم ب 11 مرتبة مقارنة مع سنة 2013-2014 التي كانت تحتل فيها المرتبة 92.

2- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:** تقدمة الجزائر حسب هذه المجموعة ب 8 مراكز حيث كانت في المرتبة 133 سنة 2013-2014 من بين 148 دولة لتتقدم إلى المرتبة 125 سنة 2014-2015 وذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد على الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تقدما كما يلي:

أ- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر تقدم طفيف ب 03 مراتب مقارنة بسنة 2013-2014 حيث كانت تحتل المرتبة 101 عالميا.

ب- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** احتلت الجزائر المرتبة 142 سنة 2013-2014 وسجلت تقدم ب 06 مراكز لتحتل المرتبة 136 سنة 2014-2015.

ج- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تقدم في هذا المؤشر قدر ب 08 مراتب عن سنة 2013-2014 وحلت بذلك في المرتبة 139.

د- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** تطور مؤشر الأسواق المالية ليسجل تقدما ب 06 مراتب لتحتل سنة 2014-2015 المرتبة 137 بعدما كانت تحتل المرتبة 143.

هـ- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تحسنا ب 07 مراكز سنة 2014-2015 مقارنة ب 2013-2014 حيث احتلت المرتبة 136.

و- **مؤشر حجم السوق:** سجل تقدما بمرتبة واحدة من المرتبة 48 سنة 2013-2014 إلى المرتبة 47 سنة 2014-2015.

3- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار:**

تقدم ترتيب الجزائر ضمن هذه المجموعة ب10 مراتب ليحقق المرتبة 133 سنة 2014-2015 من بين 144 دولة وذلك حسب التقدم الملحوظ في مؤشراته الفرعية كما هو موضح فيما يلي:

أ- **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** تقدمت الجزائر ب13 مرتبة سنة 2014-2015 مقارنة ب 2013-2014 حيث كانت تحتل المرتبة 144 عالميا.

ب-مؤشر الابتكار: أحرزت الجزائر تقدما ب13 مركزا حيث احتلت المرتبة 128 سنة 2014-2015 بعدما كانت تحتل المرتبة 141 سنة 2013-2014.

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

1-مؤشر سهولة أداء الأعمال: يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): ترتيب الجزائر عالميا وفق مؤشر بيئة أداء الأعمال

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر تأسيس المشروع	184	150	153	156	139	141
مؤشر استخراج تراخيص البناء	110	117	118	138	122	127
مؤشر توظيف العمالة	122	122	-	-	-	-
مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري	160	165	167	172	156	157
مؤشر الحصول على الائتمان	135	139	150	129	169	171
مؤشر التجارة عبر الحدود	122	123	127	129	131	131
مؤشر حماية المستثمر	73	74	79	82	123	132
مؤشر سداد الضرائب	168	162	164	170	174	176
مؤشر تنفيذ العقود	123	123	122	126	120	120
مؤشر إغلاق المشروع	51	52	59	62	94	97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2014).

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر سجلت تقدما فيما يخص مؤشر تأسيس المشاريع حيث احتلت المرتبة 141 عالميا سنة 2015 مقارنة بسنة 2010 حيث احتلت المرتبة 184، أما فيما يخص مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري فقد شهد تدبدبا عام 171 سنة 2015، كذلك نلاحظ تراجع في كل من مؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشر حماية المستثمر خلال فترة الدراسة، وشهد مؤشر

تنفيذ العقود استقرارا خلال الفترة 2010-2015، وأخيرا سجل كل من مؤشر سداد الضرائب ومؤشر إغلاق المشروع تراجع حيث احتلت الجزائر المرتبة 176و97 على التوالي سنة 2015.

2- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يعكس هذا المؤشر مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ويساهم في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث ازدادت أهمية هذا المؤشر من أجل خلق انطباع إيجابي عن البلد. ويمكن توضيح مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة من 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
الرتبة عالميا	140	145	146	157

المصدر: بالاعتماد على تقرير التنافسية الاقتصادية على الموقع

World économique frome, the global compétituveness reports: 2012- 2015.

نلاحظ تراجع مرتبة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية من المرتبة 140 عالميا سنة 2012 من بين 179 دولة إلى المرتبة 157 عالمية سنة 2015 من بين 182 دولة، ويرجع الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر إلى تدهور مراتبها ضمن المؤشرات الفرعية المكونة له وهذا ما يؤكد أن الجزائر عليها إعادة النظر في تهيئة مناخ أعمالها الذي لاحظنا سابقا أنه شهد في أغلب السنوات تراجع في مرتبة الجزائر ضمن مؤشراته الفرعية، باعتبار أن هذا المؤشر يؤثر على القرارات الاستثمارية للمستثمرين.

3- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر شهريا عن مجموعة PRS(the political risk services) حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويقسم إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بمعنى أنه كلما ارتفع المؤشر انخفضت درجة المخاطرة والعكس صحيح، ويشير دليل المؤشر إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة على الشكل التالي:

- من 0- 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50- 59,9 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60- 69,9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70-79,9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.

- من 80-100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

الجدول رقم(08): مرتبة الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2010- 2015

السنوات	2010	2011	2012 ديسمبر	2013 ديسمبر	2014 مارس	2015 مارس
درجة مخاطرة الجزائر	72	68	68	68	67	69

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، والموقع الالكتروني:

https://www.prsgroup.com/category/risk-indx (as of April 2015). تاريخ الاطلاع 14 أفريل 2017.

من خلال الجدول تبين أن درجة مخاطرة الجزائر كانت منخفضة سنة 2010 ومعتدلة من2012 إلى 2015.

خلاصة الفصل الثالث:

رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تطوير البيئة القانونية و المؤسساتية المنظمة للاستثمار، إلا أن الاستثمارات لم ترق إلى المستوى المطلوب الذي كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، وذلك لجملة من العوائق أهمها ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، ضعف موقع الجزائر في مختلف المؤشرات نتيجة انتشار القطاع الموازي ومستويات الفساد وثقل الجهاز الإداري بسبب تعميق البيروقراطية والرشوة، وكذلك عدم الترويج أكثر للفرص الاستثمارية التي تزخر بها الجزائر.

الخاتمة

تسعى كافة الدول خاصة الدول النامية وبالأخص الجزائر إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية من خلال وضع سياسات وبرامج مختلفة تسمح بتحقيق أهداف الدول من أجل تهيئة مناخها الاستثماري الذي يساهم في رفع تنافسيتها حيث تبين لنا أن تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجه من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية، ولن يأتي ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة.

أولا:اختبار فرضيات الدراسة

وفيما يلي سيتم اختبار صحة الفرضيات على ضوء النتائج التي توصلنا إليها:

- **اختبار صحة الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا للمناخ الاستثماري تبين أن هناك إصلاحات عدة وإستراتجيات قامت بها الدولة ساهمت بشكل كبير في رفع مستوي تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحسين تنافسية الاستثمارات المحلية حيث بلغ عددها 679 مشروع سنة 2014.
- **اختبار صحة الفرضية الثانية:** إن الدولة الجزائرية كرست مجهودات جبارة من خلال وضع قوانين وتأسيس مؤسسات استثمارية وتعزيز العلاقات الخارجية سعيا منها لترقية تنافسيتها مع العالم الخارجي إلى أنها لم ترتقي للمستوى المطلوب بسبب عدة معوقات كالأزمات وانعدام المناطق الحرة، البيروقراطية، الفساد.
- **اختبار صحة الفرضية الثالثة:** عرفت الجزائر تحسن ملحوظا في مرتبتها التنافسية عالميا مقارنة بالسنوات الماضية إلا أنها لم تشهد تحسن على مستوى النشاط، بسبب تراجع مرتبتها بشكل كبير خاصة في مؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية حيث احتلت المرتبة 157 من بين 182 دولة سنة 2015.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالعديد من النتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

- الترويج للاستثمار أصبح صناعة تتسابق الدول على ترقيتها من أجل مواجهة التنافسية الدولية لجلب المزيد من الاستثمارات التي يمكن أن تحقق فوائد هامة للاقتصاديات المضيفة.
- قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من المؤسسات الاستثمارية ووضع قوانين بغية تحقيق تنمية اقتصادية وخلق بيئة مشجعة لقيام الاستثمار.

- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي تعد من الأمور الهامة التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال تطبيق مختلف السياسات والإصلاحات بغية تدعيم تنافسيتها وتهيئة مناخها الاستثماري.
- بالرغم من أهمية مفهوم التنافسية في عملية صنع السياسات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للتنافسية ولمستوياتها وطرق قياسها.
- أثبت تصنيف الجزائر في قائمة سهولة أداء الأعمال أنه مازال أمامها الكثير من العمل والجهود التي يجب أن تبدلها لأجل تحسين مكانتها في مؤشرات قياس المناخ الاستثماري رغم تحسن العديد من المؤشرات الفرعية بين سنة وأخرى.

ثالثا: توصيات الدراسة

من أهم التوصيات التي توصلنا إليها ما يلي:

- تحسين البيئة المؤسسية والتشريعية والقانونية للاستثمار في الجزائر.
- السعي لتحسين مناخها الاستثماري عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للمساهمة في جلب أكبر عدد من المستثمرين.
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال بما يساهم في التخفيف من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، الفساد والاقتصاد الموازي...الخ.
- المساهمة في خلق بنية تحتية مؤهلة وكذلك تطوير البنية التكنولوجية (المتمثلة في تحقيق الروابط بين مختلف المؤسسات).
- محاولة خلق بيئة تنافسية تسمح للسوق الجزائرية بالتكيف مع الظروف التنافسية الاقتصادية العالمية.
- ضرورة إصلاح الأنظمة التعليمية وربطها بسوق الشغل، والعمل على إزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة، ودعم مؤسسات البحث والتطوير لتفعيل الابتكار وتحسين مرتبة الجزائر ضمن مؤشر الابتكار.
- ضرورة العمل على تنمية قطاعات اقتصادية محورية جديدة، بعيدا عن القطاعات التقليدية كقطاع الطاقة، وهذا تماشيا مع الاتجاهات الحديثة للاستثمار.

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن التوسع أكثر في هذه الدراسة من جوانب عديدة، ويبقى المجال مفتوحا أمام العديد من الدراسات الأخرى نذكر منها:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية تنافسية الجزائر.
- أهمية ترقية وتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- آليات تفعيل وتعزيز المناخ الاستثماري في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- **أحمد زغدار**، المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية، دار جرير، عمان، الأردن، 2011.

2- **الزين منصوري**، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

3- **رمضان زياد**، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

4- **سيد سالم عرفة**، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5- **عبد العزيز صالح بن حبتور**، الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

6- **فاضل محمد القيسي، علي حسون الطائي**، الإدارة الاستراتيجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

7- **كامل دريد آل شبيب**، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8- **محمود الوادي وآخرون**، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

9- **نوري موسى شقيري وآخرون**، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

10- **أمينة باعلي، خديجة طيبي**، دور الإصلاحات الضريبية في دعم وترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البويرة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015.

11- **أسماء بوسلوب**، قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 2012/1989، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2014/2013.

12- **العابد لزهر**، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.

13- **القحطاني فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري**، الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة الشركات، الجامعة الدولية البريطانية، المملكة المتحدة، 2010.

14- **بن علية بن جدو**، إستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.

15- **جمال بلخباط**، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.2014 /2015.

16- **رتيبة نحاسية**، أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، 2003.

17- **سامية لقراف**، الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر ، 2010-2011.

18- **سناء مرغاد**، تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر2000-2013، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015/2014.

19- **شهرزاد بسكري**، بناء الميزة التنافسية من خلال التموضع الإستراتيجي للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعةالجزائر03، 2016/2015.

20- **عبد الحكيم عبد الله النسور**، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2009.

21- **عبد الوهاب بوبعة**، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (حالة موبيليس)، رسالة ماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

22- **عمر قريد**، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

23- **فاطمة الزهراء بن قايد**، دور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجيستيرفي العلوم الاقتصادية،فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2011/2010.

24- **كريمة قويدري**، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2014.

25- **محمد الطيب دويس**، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

26- **ناجي بن حسين**، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.

27- **نبيلة جعيجع**، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

28- **الشريف ريحان، لمياء هوام**، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 36، 2013.

29- **الصالح عثمان بن عبد الله**، تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة المجمعة السعودية، العدد 10، 2012.

30- **الطيب داودي، مراد محبوب**، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.

31- **براهيم بلقلة، إبراهيم براهمية**، دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة، الملتقى الدولي الخامس: حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 13-14 ديسمبر 2011، الشلف.

32- **عثمان علام**، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الملتقي العربي الأول،العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات، يومي 25-28 يناير، شرم الشيخ، مصر، 2015.

33- **علي طالب شهاب**، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، 2011.

34- **مروة كرامة، حدة رايس**، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.

35- **الزين منصوري**، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02، 2005.

36- **محمد قويدري، سعيدي وصاف**، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، جامعة ورقلة، العدد08 لسنة 2008.

37- **كربالي بغداد**، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة وهران.

رابعا: المؤسسات والمنظمات الدولية

38- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية (يناير 2016).

39- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2003.

خامسا: القوانين والمناشير الوزارية

40- قانون رقم 16- 09، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 03 أوت 2016، المادة 02، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 46.

41- المادة 09، 10، 11، قانون الاستثمار، فيفري 2015.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

42- P.Kotler et Bernard Du Bois, «marketing Management » 8 Edition, 2009, Paris

43- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports(2013-2014)/(2014-2015)

سابعا: المواقع الإليكترونية:

44- https://www.prsgroup.com/category/risk-indx.

45- www.andi.dz.

46- www.dhaman.org